الفصل الحادي عشر

المُتَحَدّون

الصين والاتحاد الأوروبي والهند
في القرن الحادي والعشرين

عانينا من مئتيْن من السنين العجاف، لكننا عدنا الآن.

– أحد سكان مدينة شنغهاي

بإمكان الولايات المتحدة أن تلجأ إلى استخدام أسلوب الرشوة، أو تفرض إرادتها في أي مكان من العالم تقريباً؛ ولكن حالما تدير ظهرها، فإن فاعليتها سوف تتلاشى. أما قوة الاتحاد الأوروبي في المقابل، فهي شاملة وعميقة الجذور: عندما تلج أي دولة إلى فضاء تلك القوة، فإنها ستتغير إلى الأبد.

– مارك ليونارد: «لماذا ستمسك أوروبا بزمام القرن الحادي والعشرين»

لو صحت استطلاعات الرأي العالمية، فإن الغالبية الساحقة من شعوب العالم تتطلع إلى زوال الهيمنة الأمريكية على العالم، وتأمين تجمع عالمي للقوة أكثر توازناً[1]. يتناول هذا الفصل ثلاثاً من القوى الأكثر استعداداً لأن تشكل تحدياً لسيطرة الولايات المتحدة: وهذه القوى هي الصين والاتحاد الأوروبي والهند. من اللافت للنظر أن كلاً من هذه القوى الثلاث بدأت لتوها تطبيق مفهومها الخاص المتعلق بمبدأ التسامح الإستراتيجي. وبالرغم من أن نماذج التسامح المتبعة هنا

obeikandl.com

تختلف جداً عن نموذج التسامح المطبق في الولايات المتحدة – في الحال الصينية، لا يوحي الانطباع الأول إلا بالكاد، بوجود أي تسامح على الإطلاق – إلا أنها قطعت شوطاً بعيداً ومدهشاً في تبرير النجاحات الساحقة التي حققتها هذه القوى الصاعدة.

الصين الصاعدة

اختتم الصحفي مايكل إليوت تحقيقه الرئيس الذي ظهر على صفحة غلاف مجلة تايم الأمريكية الصادرة في الثاني والعشرين من شهر كانون الثاني، يناير، سنة ٢٠٠٧ حول «القوة العالمية العظمى التالية» بما يأتي: «ستبدأ القوة النسبية للولايات المتحدة في التلاشي التدريجي في هذا القرن، وستحل محلها القوة الصينية التي بدأت في الصعود. لقد أُعد قالب الحلوى هذا، منذ زمن طويل.» نشر إليوت أيضاً استطلاعاً أجري سنة ٢٠٠٦ في الصين. أظهر هذا الاستطلاع أن سبعاً وثمانين في المئة من الصينيين الذين تم استطلعت آراؤهم يشعرون بأن على الصين أن «تؤدي دوراً أكبر في القضايا الدولية»، كما اعتقد خمسون في المئة من هؤلاء أن «النفوذ الصيني العالمي سوف يكون موازياً للنفوذ الأمريكي خلال عقد من الآن.» بحسب ما ذكر كينيث ليبرثال، المدير الرئيس لمكتب الشؤون الصينية في مجلس الأمن القومي الأمريكي في عهد الرئيس بيل كلينتون، فإن «الصينيين لا يعلنون عن ذلك صراحة، ولكنني أميل إلى الاعتقاد أنهم في أعماق قلوبهم يعتقدون أن القرن الحادي والعشرين سيكون قرناً صينياً بامتياز» [٢].

هل بإمكان الصين أن تصبح القوة المطلقة الآتية في العالم؟ لو نظرتم إلى التغيرات التي حدثت في الصين من أي جهة شئتم، لوجدتم أن التحول الاقتصادي فيها خلال ربع القرن الأخير، كان مثيراً للذهول. كان دخل الفرد في الصين سنة ١٩٧٨ لا يتجاوز ٢٣٠ دولاراً، وهي نسبة تكاد تكون الأدنى في العالم، كما كان معدل النمو يمر في مرحلة ركود. أما من حيث النمو، فقد كانت الصين تقارن بدول مثل إندونيسيا وتنزانيا. ولكن الاقتصاد الصيني في السنين الثلاثين الأخيرة توسع

بمعدل يشبه الظاهرة، حيث بلغ نسبة ٩،٥ في المئة سنوياً؛ أما اليوم، فلا توجد دولة في العالم تؤثر في الاقتصاد العالمي كما تفعل الصين.

في سنة ٢٠٠٣، تجاوزت الصين الولايات المتحدة كأهم قِبلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة. فالصين لم تعد مسيطرة فقط في قطاعات العمل اليدوي وحسب، مثل قطاع الألعاب والأحذية وصناعة الملابس. الصين اليوم، هي المنتِج الأول في العالم للهواتف الخلوية، وأجهزة التلفزيون ومشغلات DVD. ومما يلفت النظر أن الصين بدأت تتجه إلى صناعة رقائق الكومبيوتر وصناعة السيارات ومحركات الطائرات والصناعات الحربية؛ وهي قطاعات كانت تسيطر عليها تقليدياً الدول ذات الاقتصاديات المتقدمة. وهي أيضاً المستهلك الأول للهواتف الخلوية والإلكترونيات الاستهلاكية، وربما ستصبح المستهلك الأول للسيارات في مستقبل ليس ببعيد. وبحسب بعض الخبراء، سيكون اقتصاد الصين بحلول سنة ٢٠٣٠ أكبر بثلاث مرات من اقتصاد الولايات المتحدة[٣].

ذهبت الصين إلى أبعد من ذلك، فقد بدأت تنافس القوة المطلقة الحالية على جبهة التجارة العالمية في الموضوع المالي. ففي الوقت الذي تخوض الولايات المتحدة معركة العداء المتزايد ضدها عالمياً، قامت الصين بربط نفسها من دون ضجيج، مع جميع القوى الكبرى في العالم تقريباً في العالمَيْن النامي والمتقدم؛ وغالباً ما تلجأ الصين إلى إسقاط الديون المترتبة لها على بعض تلك الدول، وتقديم المساعدات الخارجية من أجل تحسين صورتها العامة، وزيادة فاعلية الصفقات التي تعقدها. في غضون ذلك، قامت الصين بتوقيع عقود طويلة الأجل لشراء مليارات الأطنان من النحاس التشيلي، والفحم الأسترالي، والحديد البرازيلي ومواد خام أخرى هي في أمس الحاجة إليها من أجل تشغيل آلتها الاقتصادية الهائلة.

وكان من قبيل المفارقة اللافتة للنظر أن الصين أبلت بلاء حسناً من خلال استغلال رفض الدول الغربية التعامل مع «الدول المارقة». فقد رفضت الصين رفضاً

قاطعاً الامتثال للقيود التجارية المفروضة على دول في الشرق الأوسط وأفريقيا بحجة انتهاكها لمعاهدات حقوق الإنسان، كما التزمت بذلك الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، وهو ما وفر للصين مدخلاً أرحب من أجل الوصول إلى موارد قيّمة في دول مثل أنغولا وبورما والكونغو وإيران. وبينما تصاعدت الاحتجاجات بسبب تلكؤ حكومة الولايات المتحدة في تقديم المساعدات الإنسانية ودعم القوات الدولية في منطقة دارفور، سارعت الصين إلى ملء هذا الفراغ حيث أصبحت أكبر مستثمر في حقول السودان النفطية الهائلة. ما زاد الطين بلة، أن استطلاعاً عالمياً للرأي أجرته مؤسسة (Pew) أظهر أن غالبية المستطلعة آراؤهم في كندا وفرنسا وألمانيا وهولندا وروسيا وأسبانيا والمملكة المتحدة ينظرون إلى الصين نظرة أكثر إيجابية من نظرتهم إلى الولايات المتحدة[٤].

لكن أياً مما تقدم لا يشكل عاملاً حاسماً يؤدي بالصين إلى تبوء مقعد السيطرة العالمية. إذا كانت الأطروحة التي يقدمها هذا الكتاب صحيحة، فهذا يعني أن أمريكا هي قوة مطلقة هذه الأيام لأنها سبقت العالم برمته في تسامحها. يضاف إلى ذلك، أن قدرة الولايات المتحدة على اجتذاب أكثر أنواع رأس المال البشري قيمة، واستثماره فيما يحقق مصالحها كانت السبب في ارتقاء الولايات المتحدة سلم السيطرة العالمية اقتصادياً وعسكرياً وتكنولوجياً بشكل لا يمكن لأحد إيقافه، أو الوقوف في وجهه. إذا كان هذا الأمر صحيحاً، وإذا كان للتاريخ أن يكون مرشداً ودليلاً، فإن باستطاعة الصين تجاوز الولايات المتحدة والحلول محلها كقوة عالمية مطلقة، فقط إن استطاعت أن تذهب إلى أبعد ما ذهبت إليه الولايات المتحدة في تسامحها الإستراتيجي. هل بإمكان الصين الديكتاتورية والمحابية للدول المارقة أن تقوم بذلك؟

يبدو من النظرة الأولى أن الجواب سيكون "كلا". الصين لها تاريخ طويل من المركزية العرقية، والرهاب من كل ما هو أجنبي ما عدا بعض الاستثناءات القليلة، كما قامت في السنوات الخمسين الأخيرة بعمليات قمع وحشية لكافة أشكال التمرد

السياسي والديني. والأنكى من ذلك، فالصين التي توصف رسمياً بأن ٩٢ في المئة من شعبها متجانسون عرقياً، وأن ٩٤ في المئة من شعبها ملحدون، بالإضافة إلى سجلها السلبي في مجال الهجرة، لا يقوم مجتمعها على مفهوم التعددية المنبثقة من مهاجرين قد يؤمّنونه ويصبحون جزءاً منه.

لكن الأمور أكثر تعقيداً مما قد تبدو. فإمكانيات الصين الضخمة هذه الأيام تنبثق بالدرجة الأولى من حقيقة أنها نجحت في ممارسة شكل من أشكال التسامح الرائعة. دعوني أشرح لكم هذه النقطة.

بالنسبة إلى معظم الغربيين بمن فيهم أولئك الذين يحاولون أن يكونوا متنورين، فإن الشعب الصيني اليوم يبدو في مجمله شعباً غير متعدد الأعراق. لو تمعن المرء في أي بقعة مربعة في مدينة نيويورك لوجد أنها تضم في جنباتها أمريكيين من أصول كوبية، وكورية، وإسكتلندية، وأيرلندية، وإيطالية، وأفريقية، وآخرين من كافة الخلفيات العنصرية والعرقية. بالمقابل، فإن الصين يعيش فيها أكثر من مليار شخص، جميعهم تقريباً من ذوي الشعر الأسود (بالرغم من أن صباغة الشعر أصبحت دارجة أكثر فأكثر هذه الأيام)، وينتمون إلى السلالة نفسها، ويَعدون أنفسهم صينيين.

ولكن ما لا يعرفه الغربيون، وكذلك الصينيون أن فكرة «التصيّن» في حد ذاتها هي انعكاس لثقافة التسامح الإستراتيجية. لقد حققت الصين خلال تاريخها الممتد ثلاثة آلاف سنة ما يحاول الاتحاد الأوروبي بالضبط تحقيقه هذه الأيام؛ أي القيام بضم عدد كبير من الأفراد ينتمون إلى طيف واسع من الخلفيات الثقافية والجغرافية واللغوية ضمن بوتقة وحدة سياسة واحدة [٥]. لقد انبثقت الحضارة الصينية في واقع الأمر من خليط كبير من الثقافات المختلفة.

فالأمة التي تعرف اليوم باسم الصين كانت «أرضاً استوطنتها منذ مدة طويلة شعوب تنتمي إلى مجموعات عرقية متعددة» ذات «تشعبات لغوية كثيرة»، وتتميز

باختلافات جد واضحة في طريقة اللباس وفي العادات والطقوس والديانات. كان هناك انقسام عميق بين الشعوب في شمال الصين وجنوبها على وجه الخصوص حيث كان النهر الأصفر يُعد خطاً حدودياً فاصلاً بينهما [٦]. هناك حتى يومنا هذا، قطاعات من الشعب الصيني في الأقاليم الجنوبية مثل إقليم "غواندونغ" أو إقليم "فوجيان" حيث موطني الأصلي، يتحدث أفرادها فيما بينهم مستخدمين لهجات صينية غير مفهومة بالنسبة لمعظم الصينيين الشماليين (أو حتى بالنسبة لبعضهم بعضاً). يميل الصينيون الذين يعيشون في المناطق الشمالية إلى تناول أطعمة من مشتقات القمح مثل الخبز المُبَخّر الذي يطلق عليه اسم "مانتو Mantou" بينما يفضل صينيو المناطق الجنوبية تناول الأرز والأطعمة المشتقة منه. الأهم من ذلك، أن العديد من الصينيين بمن فيهم أنا، يزعم أن باستطاعته أن يميز فيما إذا كان أي شخص يلتقي به من أصول شمالية أو جنوبية من خلال شكله الخارجي.

بنيت الصين ضمن سلسلة من الفتوحات وعمليات الدمج بين جماعات تنتمي إلى أعراق متشعبة ومتباينة. وكما كانت الحال بالنسبة إلى الرومان، فقد تبين للشعوب التي كانت تستوطن المنطقة الممتدة من حوض "سيشوان" إلى مضيق تايوان، أنه ليس بمقدورها الوقوف في وجه المد الثقافي والسياسي والعسكري الصيني. وهكذا، وبالطريقة نفسها التي انتشر فيها زي التوغا الروماني واللغة اللاتينية من أسكتلندا إلى مصر، انتشرت الثقافة الصينية - بأفكارها التي تؤكد على التفوق العرقي، والعقائد التاوية والكونفوشيوسية، ونظام التمحيص الإمبراطوري، وعبادة ابن السماء العظيم الذي يحكم الجميع - بين مئات الملايين من الناس من صحراء "غوبي" إلى بحر الصين الجنوبي. تحولت المجموعات التي كانت تنتمي سابقاً إلى أعراق متميزة مثل شعوب "مين" و "يو" و "وو" إلى صينيين من شعب «الهان»؛ وهذا التحول شبيه بما حدث للأسبان والليبيين الذي أصبحوا من الرومان في القرن الثاني الميلادي.

نجحت الصين ليس فقط من خلال السيطرة على الشمال والجنوب، وإنما من خلال بسط نفوذها على المناطق الساحلية والداخلية، والمناطق الريفية

والحضرية، بالإضافة إلى كافة المناطق التي تفصل بين تلك الأقاليم، في دمج كافة تلك الشعوب في بوتقة واحدة لا يمكن للاتحاد الأوروبي أن يحققها حتى في أقصى أحلامه. فهناك لغة واحدة تجمع بين جميع سكان الصين تقريباً - كانت تلك اللغة في البداية مكتوبة، والآن، في ظل جمهورية الصين الشعبية، فقد أصبحت محكية أيضاً. الأهم من هذا وذاك، هناك إحساس بالانتماء يشد الشعب الصيني إلى بعضه بعضاً؛ وأعني بذلك انتماءه إلى شعب «الهان» الذي يضم نحو اثنين وتسعين في المئة من الشعب الصيني باعتباره يمثل هويته الوطنية والعرقية. أصر الخبراء الغربيون المتخصصون في الدراسات العرقية منذ مدة طويلة على أن "الكانتونيين" و"الشانغهايين" و"الهونانيين" وغيرهم، الذين يتميزون عن بعضهم بطريقة الكلام والعادات وحتى المظهر الخارجي، يجب عليهم إدراك أنهم ينتمون إلى خلفيات عرقية مختلفة. لكنهم لا يعدون أنفسهم كذلك؛ بل على العكس، فبالرغم من كل تباياتهم وإحساسهم بالكبرياء، يرى أفراد هذه الجماعات أنفسهم أولاً وأخيراً صينيين، أو "زونغوريين"؛ وهذه العبارة تعني حرفياً «شعب المملكة الوسطى.» مثلهم في ذلك مثل أقرانهم "السيشوانيين" و"التيانجينيين" و"الأنهويانيين"، والعديد من الجماعات العرقية الأخرى [٧].

هذه إذاً قصة التسامح التاريخي الداخلي في الصين، والتي غالباً ما تُجُوهِلت. لأسباب وجيهة، يتصدر واجهات الصحف الغربية الحديث عن التعصب والاضطهاد الذي تتعرض له المعارضة السياسية، وأتباع المذاهب الدينية كمذهب "فالون غونغ، والأقليات العرقية مثل سكان التيبيت. لكن الجانب الآخر للتعصب تمثل في النجاح الباهر الذي حققته القومية العرقية الصينية بوصفها وسيلة من وسائل التسامح الإستراتيجي - وهو نجاح تحقق منذ مئات السنين، ويُعد الآن أمراً مفروغاً منه. وبينما يكافح الاتحاد الأوروبي هذه الأيام من أجل إبقاء ٤٥٠ مليوناً من سكانه تحت مظلته، فإن الصين ضمنت ولاء مليار وثلاثمئة مليون مواطن من مختلف الخلفيات العرقية، يشكلون خمس سكان العالم.

لذا، هل يمكن ألاّ تكون الصين، بعكس أي قوة مطلقة في تاريخ العالم، بحاجة إلى مواهب المهاجرين والأجانب؟ فمن بين مليار وثلاثمئة مليون مواطن، هناك أعداد هائلة من أصحاب المواهب بانتظار أن يتم استثمار مواهبهم على الشكل الأمثل. فوق هذا وذاك، يجب ألاّ نغفل حقيقة أن الجاليات الصينية في كافة أنحاء العالم تضم بين صفوفها أفضل المقاولين الذين ينافسون الأغلبية من سكان البلاد الأصليين في كافة أنحاء جنوب شرق آسيا، وغالباً ما يحققون نجاحات كبيرة في البلدان الغربية أيضاً[٨]. هل من الممكن أن تكون الصين، في معرض السباق إلى تبوء موقع السيطرة على العالم، تمتلك كل رأس المال البشري الذي هي بحاجة إليه؟

نعم إن ذلك ممكن، ولكنه غير محتمل. بدايةً، يعاني رأس المال البشري الصيني من ضعف شديد في مجال التعليم. ولكن بالرغم من أن مستوى التعليم في الصين متقدم أكثر بكثير من مستوى التعليم في أي من الدول النامية الأخرى – على سبيل المثال، تبلغ نسبة المتعلمات بين الإناث ٨٧ في المئة، بينما لا تبلغ في الهند سوى ٤٥ في المئة – فإنه لا يقاس بالنسبة التي وصلت إليها الولايات المتحدة حيث تبلغ نسبة اللواتي يجدن القراءة والكتابة ٩٠ في المئة من الإناث على الأقل. زد على ذلك أن نظام التعليم في الصين تعرض لانتقادات شديدة بسبب ميله إلى التعليم بواسطة التلقين بدلاً من التعليم بواسطة التفكير الإبداعي؛ ذلك أنه «يركز على سرعة حفظ الحقائق الغامضة عن ظهر قلب»، كما أنه أخفق في «تخريج نوعيات من الطلاب القادرين على تطبيق المعرفة التي اكتسبوها في المواقف السريعة التغير في الاقتصاد الحديث.» اشتكى أحد المسؤولين الحكوميين في وزارة التعليم سنة ٢٠٠٥ من أن «الطلبة يحشون رؤوسهم بمعلومات يحفظونها. ذاكرتهم قوية، لكنهم لا يستوعبون ما يحفظونه» [٩].

في غضون ذلك، ما تزال الصين تعاني من آثار الثورة الثقافية حتى على أعلى المستويات التعليمية، خصوصاً عندما نعود بالذاكرة إلى أربعين سنة خلت لنتذكر كيف نُفِي أعظم علماء البلاد وكبار الباحثين والأكاديميين فيها إلى المناطق الريفية

للقيام بأعمال حقلية – وهذا الإجراء لم يشكل مأساة إنسانية ومضيعة لمواهب هؤلاء على نطاق واسع وحسب، بل انتكاسة كبرى أدت إلى شلل القطاعات التكنولوجية والعلمية الصينية. اعتباراً من سنة ٢٠٠٠، هناك ٤٦٠ عالماً ومهندساً يعملون في مجال البحث والتنمية مقابل كل مليون صيني، بينما يبلغ معدل العلماء والمهندسين مقابل كل مليون أمريكي أعلى من ذلك بعشر مرات تقريباً[١٠].

تقوم حكومة الصين في معرض تحديثها لما أطلق عليه أحد المسؤولين الحكوميين الصينيين وصف «الجهاز البشري» بتكريس موارد هائلة من أجل تحسين مستوى التعليم، مع التركيز على الأصالة والابتكار. هناك اليوم حوالي ٢٥ بالمئة من الجسم الطلابي في الصين يدرسون في مدارس ابتدائية وثانوية «تجريبية» تركز جداً على «البحث العلمي» و«التفكير المرن.» قامت مؤخراً شركة ديزني بعقد اتفاق غريب من نوعه مع رابطة الشباب الشيوعي الصينية يتم من خلاله إقامة ورشات عمل تهدف إلى «رفع سوية الفكر الإبداعي» – متزامنة مع ميزة إضافية تتمثل في تعريف السوق الصينية بشخصيات عالم ديزني.

تقوم الصين في الوقت نفسه بابتعاث أعداد متزايدة من العلماء الشباب الواعدين والباحثين للدراسة في الخارج. يتوقع من هؤلاء المبتعثين الذين يطلق عليهم وصف «العائدين من وراء البحار» أو Haigui أن يصطحبوا معهم معرفة علمية قيّمة يمكن أن تشكل طليعة الثورة التكنولوجية في الصين. (تعني كلمة Haigui بالصينية "السلحفاة" ويمكن استخدامها بأكثر من معنى، إلا أنها غالباً ما تترجم خطأ إلى اللغة الإنجليزية.) إلا أن الغالبية الساحقة من هؤلاء يفضلون البقاء للعمل في الخارج بعد حصولهم على الدرجة العلمية بدلاً من العودة إلى الوطن. فبين سنتي ١٩٨٦ و ١٩٩٨ على سبيل المثال، ذكر حوالي ٨٥ بالمئة من الطلبة الصينيين الذين تخرجوا من جامعات أمريكية أن في نيتهم البقاء والعمل في الولايات المتحدة [١١].

ولكن يمكن أن تتغير هذه الظاهرة بصورة دراماتيكية. ففي السنوات الخمس الأخيرة، وبينما استمر مستوى المعيشة في الصين في الارتفاع، بدأت أعداد متزايدة من الصينيين الذين تلقوا تعليمهم خارج البلاد بالعودة إلى جمهورية الصين الشعبية[١٢]. غالباً ما يتم تشجيع هذه الحفنة المتميزة من العلماء والمهندسين الصينيين بالعودة إلى الصين من خلال تقديم عروض مغرية لهم على النمط الغربي تتمثل في السيارات الفارهة، وأفضل المزايا، ورواتب تنافسية تضاهي مثيلاتها في العالم المتقدم. إلا أن العديد من هؤلاء يعودون مدفوعين بعامل الولاء الوطني؛ ذلك أن فكرة أن تتحول الصين إلى دولة عظمى تداعب مخيلاتهم، وتغمرهم بمشاعر الفخار وتوفر لهم الدافع للعودة – مرة أخرى، استأنفت عجلة القومية العرقية الصينية الدوران.

مع ذلك، وبالرغم من أن الاقتصاد الصيني قد انفتح بشكل لافت، فما يزال هناك إحساس شعبي عارم بأن العمل الشاق والذكاء لن يحققا مكافآت تتناسب وتلك الجهود. ربما يوجد الآن في شنغهاي جيل جديد من الأقطاب الماليين الذين يعملون في بيع العقارات، ويرتدون أفخر الأزياء من مارك برادا الإيطالية؛ ولكن بما أن الفساد ما يزال يضرب أطنابه في الصين فإن العلاقات الشخصية في العمل ما تزال تتمتع بأهمية كبيرة. وطالما أن الأمر مستمر على هذا المنوال، فقد يفضل أصحاب المواهب ألاّ يبقوا في الصين (أو يعودوا إليها). سوف يحاولون العودة إلى حيث يمكن لهم ترجمة مواهبهم مباشرة إلى نجاحات.

ولكن حتى لو حاولت الصين القيام بخطوات كبيرة لاحتواء طاقات ومواهب أبنائها الكُثُر، فإنه من غير المحتمل أن تضع مثل هذه الخطوات الصين على سكة المنافسة، على جبهة المواهب البشرية. لماذا؟ لأن الدول الغربية تجاوزتها بكثير من الأشواط. والأهم من ذلك، فإن من غير المتوقع البتة أن تكون أذكى الطاقات وأكثرها إبداعية ومهارة وقدرة على الاستثمار موجودة في بيئة واحدة أو ضمن تجمع عرقي مغلق. هذه بالطبع هي أطروحة هذا الكتاب: فلكي تتحقق السيطرة ليس على

المستوى الإقليمي، بل على المستوى العالمي، لا بد للمجتمع ذي الصلة أن يستقطب أهم رأسمال بشري في العالم، ويضمن ولاءه، ويستثير همته.

هل بإمكان الصين القيام بذلك؟

توجد الآن أعداد مدهشة من الأمريكيين والغربيين عموماً يعملون بصفة نادلٍ أو مدرب رياضي في شنغهاي. لكن اجتذاب أجانب من ذوي المهارات المحدودة، لن يكون البطاقة التي تلج بواسطتها الصين إلى مجال السيطرة العالمية. أكثر ما يمكن أن تفيد منه الصين الآن يتمثل في الأعداد اللافتة من المقيمين الأجانب الغربيين الذين يعملون لدى الشركات المتعددة الجنسية في الصين. فبالإضافة إلى استقطاب أصحاب المهارات، والقيام بتدريب العمال الصينيين المحليين، واستهلاك البضائع الغالية الثمن، سوف يقوم هؤلاء المقيمون الغربيون باستثمار ملايين الدولارات في العقارات الصينية.

من المفيد التأكيد على التغير الهائل الذي طرأ على صورة الصين في الربع الأخير من القرن العشرين. فحتى بعد «عملية الانفتاح» على العالم، والتي أقرت رسمياً سنة ١٩٧٨، ظلت تراود القادة الصينيين شكوك كثيرة تجاه الغرب. كان الأجانب يفدون إلى الصين بمجموعات صغيرة، وكانوا دائماً موضع تساؤل حتى في المدن الكبرى. استناداً إلى الانطباع الذي خرج به الأجانب العاملون في الشركات، والذين وصلوا إلى شنغهاي في أوائل التسعينيات من القرن العشرين، فقد ذكروا أنهم شعروا بأنهم "نسخ عن شخصية جيمس بوند" في بلاد لا يجيد إلا القليل من سكانها اللغة الإنجليزية؛ وبأن «الأموال تتدفق بطريقة غبية جداً، جداً؛ وأن كل شيء ممكن» [١٣].

بدأت الصين بحلول سنة ١٩٩٥ قبول فكرة وجود الأجانب فيها، وحتى مبدأ التعاقد مع أعداد متزايدة منهم؛ فقد حاولوا بشكل علني الإفادة من المهارة التكنولوجية لليابانيين، والخبرة الإدارية للفرنسيين والهولنديين، وعلماء الآثار

الألمان، والصناعيين اللبنانيين، ومهندسي العمارة السويسريين، بالإضافة إلى تكنولوجيا شركات مثل جنرال إليكتريك، وموتورولا، ومؤسسة "جيتي" من بين أسماء أخرى كثيرة. اليوم تُعد الصين أكثر عالمية من أي وقت مضى في تاريخها منذ حكم سلالة التانغيين. لم تعد شنغهاي وبيجين منذ مدة طويلة «مركزين للحرمان والفاقة» في نظر المقيمين الغربيين الذين يقطنون هذه الأيام في مجمعات سكنية راقية على النمط الغربي يطلق عليها تسميات مثل «السوهو» و«تشيلسي»، ويحتسون المشروبات في مقاهي "ستارباك" والشاي الأخضر في حانات مشهورة جنباً إلى جنب مع الأثرياء الصينيين من المهنيين الشباب. وسواء اعتبر ذلك مظهراً صحياً أم لا، فإن المرء يستطيع أن يبتاع الحمص والكعك المحلى الأمريكي وجبن موزاريلا الطازج وأنواع أخرى من المنتجات الاستهلاكية الأجنبية في بيجين؛ هذا بالإضافة إلى الوجود التقليدي لسلسلة مطاعم ماكدونالد و "كينتاكي فرايد تشيكن KFC" في الصين؛ كما أن المرء لا يحتاج إلى قطع مسافات طويلة قبل أن تقع عيناه على مطاعم "تاكو بيل" و"ساب وي" وحتى "مستر سوفتي"[١٤].

مع ذلك، تبقى حقيقة أن المقيمين الأجانب هم ... مقيمون أجانب. فمهندسو برامج "غوغل" وعلماء شركة بوينغ الأمريكيين المقيمون في الصين ليسوا مواطنين صينيين؛ والأمر نفسه ينطبق على الفنيين اليابانيين الذين يعملون في الفرع الصيني لشركة ميتسوبيشي، وكذلك على المديرين التنفيذيين الألمان الذين يعملون في فرع الصين لشركة سيمينز.

هل بإمكانهم أن يصبحوا مواطنين صينيين لو أرادوا ذلك؟

يقودنا هذا السؤال إلى اللغز المدهش حول الهوية الصينية المعاصرة. عندما بدأت بالتحضير لمادة هذا الكتاب منذ خمس سنوات، طرحت صيغاً مختلفة من هذا السؤال على العديد من الناس من جمهورية الصين الشعبية.

«هل بإمكان شخص من الفيليبين أو المالاوي أن يصبح مواطناً صينياً ينتمي إلى شعب الهان؟» وكان الجواب دائماً "لا" قاطعة.

«هل بإمكان فرد ينتمي إلى أي من الأقليات العرقية الاثنتين والخمسين التي تعيش في الصين أن يصبح صينياً من شعب الهان؟» عندما كنت في زيارة لإقليم سيشوان منذ عدة سنوات، طرحت هذا السؤال على أحد الشباب الذين ينتمون إلى أقلية "يي". أثار جوابه دهشتي عندما قال: «نعم. فوالداي ينتميان إلى أقلية "يي". ولكنني على العكس منهما، فانا لا أتكلم لغة أهل أقلية "يي". ولذلك فأنا لا أَعُد نفسي من هذه الأقلية. بالإضافة إلى ذلك، فأنا متزوج من امرأة صينية من شعب الهان؛ لذا فقد أصبحت صينياً من شعب الهان، وكذلك ابني.» ما أدهشني أكثر، هو أن موقفه ذاك، أكده العديد ممن ينتمون إلى شعب الهان، والأقليات الأخرى كذلك.

قمت أخيراً بصياغة سؤالي ضمن إطار المواطَنة. «هل بإمكان أي غربي يتحدث اللغة الصينية بطلاقة، ويحب الثقافة الصينية، ويرغب في الانتقال والعيش بصفة دائمة في جمهورية الصين الشعبية أن يصبح مواطناً صينياً؟» طرحت هذا السؤال على أعداد كبيرة جداً من المسؤولين والمحامين والباحثين القانونيين الزائرين الصينيين. تُعد الإجابة عن مثل هذا السؤال في بلد كالولايات المتحدة سهلة للغاية. إلا أن الصينيين الذين وجهت هذا السؤال إليهم تلعثموا في الإجابة، وبدت على وجوههم الحيرة. أشار العديد منهم إلى حقيقة أن معظم الأجانب لا يريدون الحصول على الجنسية الصينية (وهذا وارد بالطبع). ولكن لم يستطع أي منهم الإجابة عن ذلك السؤال بصراحة ووضوح، بالرغم من أن أكثر من شخص من بين هؤلاء قال: «أجنبي؟ لا أظن ذلك» *.

تعكس هذه الشكوك والفوضى خلافاً شديداً عمره ألف سنة حول معنى الهوية الصينية – وهو خلاف زادت حدته في القرن العشرين. فخلال الحقبة من الاضطرابات التي أدت إلى ثورة سنة ١٩١١ التي أطاحت بثلاثة آلاف سنة من

* التشريع الحالي في قانون الجنسية المعمول به في جمهورية الصين الشعبية (١٩٨٠) يعطي فرصة للأجانب في التقدم للحصول على الجنسية الصينية «بشرط أن تتم الموافقة على هذا الطلب»، إلا أنه لا يعطيه الحق أو يخوله الحصول عليها. (المادة ٨).

الحكم الإمبراطوري، قاد "سان يات- سين" ومجموعة من زملائه الثوريين مفهوماً عنصرياً أو عرقياً جديداً أكثر وضوحاً للأمة الصينية. لقد رأوا في الصين «أكثر من مجرد أمة قومية: إنها أمة عرقية يجب أن يحكمها شعب الهان الصيني.» وبناء عليه، فإن «الأمة الصينية» تضم أي شخص تسري في عروقه الدماء الهانية، سواء كان يعيش في سان فرانسيسكو أو ماليزيا. هذا المفهوم العرقي للصين كان عاملاً قوياً في توحيد الصينيين ضد حكامهم «الأجانب» "المانشو كينغ"، الذين تعود أصولهم إلى الشعب الجورشي الذي يقطن السهوب، والذي كان ينظر إليه دائماً باعتباره شعباً دخيلاً وغير مرغوب فيه بالرغم من أنه استوطن الصين لعدة قرون[١٥].

بعد انتصار الشيوعيين سنة ١٩٤٩، أضحى هذا المفهوم العرقي للجنسية الصينية إشكالياً بالنسبة للحكومة وطريقة تعاملها مع الملايين التي تشكل الأقليات العرقية التي بالرغم من أنها لا تمثل سوى نسبة ضئيلة من عدد السكان، إلا أنها تنتشر على ٦٠ في المئة من المساحة الكلية للأراضي الصينية، بما في ذلك المناطق الحدودية ذات الأهمية الإستراتيجية الكبرى مثل التيبيت ومنغوليا وزينغيانغ. وجدت الحكومة أن من المناسب تبنّي مفهوماً جغرافياً للجنسية الصينية وذلك بغية الإبقاء على سيطرتها على مجمل الأراضي الصينية المترامية الأطراف. واليوم، يتبنى الخط الرسمي مبدأ اعتبار الصين أمة متعددة الأعراق حيث يشكل العرق الهاني نسبة ٩٢ في المئة من عدد السكان، لكن هذه الأمة تضم أيضاً خمساً وخمسين أقلية عرقية، جميعهم مواطنون صينيون *.

لكن الصين، شأنها شأن أي أمة أخرى، لا يمكن لها أن تهرب من تاريخها. كتب "لوسيان باي" ذات مرة: «الصين ليست مجرد دولة أمة ضمن عائلة الأمم»؛ إنها «حضارة تدعي أنها دولة»[١٦]. أكثر من ذلك، إنها حضارة تتجذر في أفكار

* كلمة «الصيني» Chinese بالإنجليزية لها مرادفات متعددة باللغة الصينية (Zhongguo ren, Zhongguo minzu, hanrem, huaqio, etc.)، وكل واحد من هذه المرادفات له معنى يختلف قليلاً عن المرادفات الأخرى مثل «الشعب الصيني» و«المواطنين الصينيين» و«العرق الصيني» و«الشعب الهاني» و«المنحدرين من أصول صينية» و«شعب التانغيين» الخ.

حول الهوية العرقية والتفوق العرقي. بقي الصينيون على مدى ثلاثة آلاف سنة يعتقدون أنهم يمتون إلى نفس الجذور العرقية؛ وهي جذور لا يمت إليها التيبيتيون أو الأيغوريون أو الغربيون بالتأكيد، بأي صلة.

أما فيما يتعلق بالقرن الحادي والعشرين، فإن الصين في المحصلة ما تزال أبعد ما تكون عن مفهوم مجتمع المهاجرين. فالمقيمون اليابانيون والغربيون العاملون ضمن تجمعات أجنبية في المدن الصينية هذه الأيام ليسوا من المهاجرين. كما أنهم ليسوا في طريقهم ليصبحوا مواطنين صينيين؛ بالإضافة إلى أن الحكومة الصينية لا تسعى إلى منحهم الجنسية الصينية. وبالرغم من أن عدد العاملين الأجانب في الصين في يومنا هذا أكبر من أي وقت مضى، فإن الحكومة لا تبدي أي رغبة في دمجهم في المجتمع الصيني، أو تشجيعهم على أساس أنهم صينيون. بسبب ذلك، لا تبدو الصين قريبة من أن تمثل قوة جذب تستقطب أفضل العلماء والمهندسين والمفكرين والمخترعين من الغرب، أو من أي مكان آخر.

القادة الصينيون يعون هذا تماماً، بطبيعة الحال؛ فالصين لا ترغب في أن تتحول إلى مجتمع من المهاجرين، لكنها مع ذلك وجدت أن هناك طريقين لاجتذاب المهارات العالمية، والتكنولوجيا، والمعرفة العلمية. أولاً، ضربت الصين على وتر الولاء والكبرياء الوطنية، ناهيك عن وتر الفائدة الشخصية، حيث نجحت أيما نجاح، بلعب «الورقة العرقية»، في مناشدتها «لصينيي ما وراء البحار» الذين يشكلون حوالي خمس وخمسين مليوناً من أصول صينية يستوطنون أكثر من مئة وستين دولة*. يُعد الصينيون الذين يعيشون في الخارج من عدة زوايا، خزاناً بشرياً مدهشاً. فهم يملكون فيما بينهم ما قيمته تريليونان من الدولارات في مجال الاستثمارات، كما أنهم ينتجون ما قيمته ٦٠٠ مليار دولار سنوياً من العائدات الاقتصادية، أي ما

* أقصد من خلال استعمالي لتعبير «صينيي ما وراء البحار» الإشارة إلى مواطني جمهورية الصين الشعبية الذين يعيشون في الخارج، وإلى صينيي هونغ كونغ، وماكاو، وتايوان، وكافة المواطنين الأجانب من أصول صينية في كافة أنحاء العالم.

يعادل الناتج القومي الحالي لأستراليا[١٧]. بالإضافة إلى ما تقدم، هناك من بينهم العديد من كبار المتعلمين، كما أن بعضهم حاز جائزة نوبل.

نجحت بعض الدول الأخرى أيضاً في الإفادة من خبرات جالياتها التي تعمل في الخارج. لكن حجم وموارد أبناء الجاليات الصينية في الخارج لا مثيل لها. منذ انفتاحها سنة ١٩٧٨، وضعت الحكومة الصينية المركزية نصب عينيها هدف الإفادة من هذا الخزان البشري؛ وقد قدمت لهذه الغاية الكثير من الحوافز الاستثمارية الخاصة والمعاملات الضريبية التفضيلية للمستثمرين الأجانب المنحدرين من أصول صينية. في الوقت نفسه، قامت الحكومات المحلية بمنح صينيي ما وراء البحار الذين أظهروا كرماً تجاه «وطنهم الأم»، وولاء «لقرى أجدادهم في الوطن» ألقاباً فخرية[١٨].

أتت هذه الإستراتيجيات أُكُلَها. فقد استثمر الصينيون الذين يعيشون في الخارج في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين أكثر من ١٩٠ مليار دولار في الصين؛ وهو رقم يعادل نصف حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي أعطت الصين دفعاً قوياً باتجاه التحول من بلد من العالم الثالث يعاني من الركود إلى «تنين صاعد». (بلغت استثمارات الصينيين الذين يعيشون في الخارج ٨٠ في المئة من إجمالي الاستثمارات الأجنبية في الأقاليم الجنوبية المزدهرة مثل إقليمي فوجيان وغواندونغ.) وفوق هذا وذاك، لم ينقل الصينيون الذين يعيشون في الخارج الثروة وحسب، بل المعرفة أيضاً. فعلى سبيل المثال، قام البروفسور شينغ- تانغ يو، الأستاذ في جامعة هارفارد والحائز على جائزة Fields Medal (وهي أرفع جائزة عالمية في مجال الرياضيات) مؤخراً بضم جهوده إلى الجهود التي تبذلها الحكومة بالتعاون مع الأقطاب الماليين في سوق العقارات في هونغ كونغ من أجل إعداد جيل جديد من العلماء الصينيين على المستوى العالمي[١٩].

في الوقت نفسه، وجدت الصين منافذ أخرى للإفادة من المعرفة التكنولوجية الغربية من خلال عقود أبرمتها مع شركات ضخمة غير صينية. على سبيل المثال،

استطاعت الحكومة الصينية من خلال التلويح لهذه الشركات باحتمال الفوز بالاستثمار في السوق الصينية الهائلة، توقيع عقد مع شركة "جنرال إليكتريك" قيمته ٩٠٠ مليون دولار لبناء محرك توربيني بشرط موافقة الأخيرة على اطلاع الصين على هذه التكنولوجيا والمشاركة فيها. بالطبع لم تكن شركة جنرال إليكتريك الوحيدة التي تعاقدت الصين معها بنفس الشروط. استناداً إلى مقالة نشرت في صحيفة Wall Street Journal بعنوان: "الثمن الذي تتقاضاه الصين لدخول السوق: أعطونا تكنولوجيتكم أيضاً":

> لكي تفوز بعقود في السوق الصينية، قامت شركة موتورولا بضخ 300 مليون دولار في 19 من المراكز البحثية في كافة أنحاء الصين. يعمل حالياً في مركز مايكروسوفت في بيجين 200 باحث. وتقول شركة سيمنس إنها أنفقت أكثر من 200 مليون دولار منذ سنة 1998على الأبحاث التي أجرتها بالتعاون مع المؤسسة الأكاديمية الصينية لتطوير تكنولوجيا أجهزة الهاتف الخلوي بما يناسب المعايير التي وضعتها الحكومة للبلاد.

وافق العديد من الشركات الأجنبية الأخرى بما فيها شركة "كاواساكي" اليابانية، وشركة "آلستوم" الفرنسية على عقود مشابهة نقلت فيها تكنولوجيتها إلى الصين مقابل الفوز بحصة في السوق الصينية [٢٠].

في نهاية المطاف، لا بد من الإشارة إلى أن هذه الإستراتيجيات غير كافية لاجتذاب أصحاب أفضل المواهب والمعارف العلمية في العالم. فتحت الأفضلية التي منحت لصينيي ما وراء البحار في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين الباب على مصراعيه لولوج الفساد إلى الصين على نطاق واسع. فمقابل كل عالم من وزن شينغ- شين شيرن، العالم الرياضي المذهل من جامعة بيركلي في كاليفورنيا، والذي كرس القسم الأخير من حياته من أجل نشر دراسة الرياضيات والعلوم في الصين، هناك العشرات من رجال الأعمال الصينيين من هونغ كونغ وجنوب شرق الصين الذين جنوا أرباحاً تقدر بملايين الدولارات في الصين من خلال الرشوة، وسياسة الأبواب الخلفية. ونظراً لوجود أقطاب ماليين صينيين كبار في الخارج

مثل الإندونيسي جيمس ريادي تحت الأضواء، فقد ساد الاعتقاد بأن «الصلات الشخصية» هي العامل الحاسم في إبرام العقود، وأن النجاح في الصين يعتمد على من لديه العدد الأكبر من «الأصدقاء القدامى» الذين يستطيعون تقديم أكبر الهدايا، وإقامة أفخر الولائم للمسؤولين المحليين. وهكذا، فبينما كانت الحكومة الصينية تأمل أن يتحول صينيو ما وراء البحار – باعتبارهم من أفراد العائلة – إلى مستثمرين مخلصين ممن يمكن الاعتماد عليهم، فقد أجج نفوذهم حال الاحتقان المحلي، وأسهم في خلق الشعور بأنه لا توجد فرص متساوية للاستثمار في الصين.

في غضون ذلك، يمكن القول إن المقاربة التي اعتمدتها الصين للحصول على التكنولوجيا الغربية لها عيوبها الواضحة أيضاً. فالشركات التي اضطرت لتقاسم المعرفة التكنولوجية مع الصين (مقابل الفوز بحصة من السوق الصينية) حجبت أهم ما في هذه التكنولوجيا التي بحوزتها عن الصينيين. استناداً إلى جيفري إيميلت، رئيس شركة جنرال إليكتريك، فإن المهندسين الصينيين متخلفون بمعدل جيلين على الأقل في مجال صناعة المحركات التوربينية بالرغم من وجود اتفاقية تقاسم المعلومات التكنولوجية بين الشركة والحكومة الصينية. كما صور أحد المسؤولين الصينيين هذا الواقع بدقة أكبر عندما قال إن «الأجانب يوافقون الآن على إطلاعنا على كيف نقوم بالحفر، وكذلك أين نحفر؛ لكننا ما نزال نجهل لماذا علينا أن نقوم بالحفر في تلك البقعة بالذات» [٢١].

ليس هناك من شك في أن الصين قد أصبحت في مصاف الدول العظمى. صحيح أن الصين تواجه سلسلة من التحديات الداخلية الملحة بما في ذلك الانفجار السكاني عددياً، والركود في الاستهلاك العام؛ إلا أنها في ما يتعلق بتحقيق نجاحاتها الحالية، يبدو أن الصين تتحرك في الاتجاه الصحيح. وهي إذ تضع نصب عينيها المستقبل على المدى الطويل، فإنها تستثمر أموالاً طائلة في البنية التحتية والبحث والتطوير والتعليم على كل المستويات. قليلون فقط اليوم، يساورهم الشك في أن الصين سوف تصبح واحدة من القوى العظمى في العالم في المستقبل القريب.

إذا كانت الأطروحة التي أعتمدها في هذا الكتاب صحيحة، فإن الصين لن تصبح يوماً قوة مطلقة. تعتمد السيطرة على العالم، اليوم أكثر من أي وقت مضى، على القدرة المتمثلة في اجتذاب أصحاب أفضل المواهب العلمية والتكنولوجية الخلاقة في العالم أجمع، والمحافظة عليها؛ لكن الصين – التي هي في جوهرها أمة غير مهاجرة، وتعتمد في تركيبها ووجودها على العامل العرقي – ليست في موقع يؤهلها كي تقوم بذلك. إلا أن هذا لا يشكل البتة مشكلة بالنسبة إلى الصين التي ربما لا ترغب في حمل الأعباء الناتجة عن التململ الذي تسببه قضية السيطرة على العالم. تؤكد الخطوط العامة الرسمية للسياسة الخارجية الصينية على مبدأ «عدم التدخل»؛ ومن ثَم، فإن موقع القوة العظمى فقط، يناسب الصين تماماً.

هل بإمكان الولايات المتحدة أن تبقى القوة المطلقة في عالم تكون فيه الصين قوة عظمى؟ هذا ممكن من حيث المبدأ. لو استمرت أمريكا في البقاء قِبلة للأفضل والأذكى من أصحاب المواهب – بمن فيهم أفضل المواهب الصينية وأذكاها – فإن من المفهوم حينها أن تحافظ الولايات المتحدة على تفوقها التكنولوجي والعسكري والاقتصادي على كافة منافسيها في العالم أجمع. الأقرب إلى المنطق هو أن كون الصين دولة عظمى يمكن أن يفرض نظاماً عالمياً جديداً يتصف بالثنائية القطبية على الأقل. إذا أصبحت الصين قوة عظمى اقتصادياً كما يتوقع لها الكثيرون، فإن الثروة التي ستكون في متناول يدها ستوفر لها قوة هائلة في العالم الحديث تعتمد عليها الكثير من الدول في مجال التجارة ورأس المال الاستثماري (ربما بمن فيها الولايات المتحدة نفسها). في الوقت نفسه، ازداد معدل الإنفاق على القطاع الدفاعي بشكل مطرد خلال العقد السابق؛ ومن المؤكد أنه ليس مستحيلاً أن تكون القوة العسكرية الصينية منافسة لقوة الولايات المتحدة بحلول منتصف القرن الحادي والعشرين، إذا لم نقل إنها قد تسبقها.

الاتحاد الأوروبي: قوة عظمى في الحقبة ما بعد الإمبراطورية

عندما دقت الساعة معلنة منتصف الليل في الأول من شهر أيار، مايو، سنة ٢٠٠٤، بدأت تسمع أصوات كؤوس الشمبانيا وهي ترتطم ببعضها بعضاً إيذاناً بانضمام عشر دول أوروبية من الأعضاء الجدد إلى الاتحاد الأوروبي، حيث ارتفع عدد أعضاء هذا الاتحاد من خمس عشرة دولة إلى خمس وعشرين دولة. «فرقعت الألعاب النارية في الأجواء وبدأت أجراس الكنائس تدق» عبر أنحاء أوروبا التي أصبحت حدودها الآن تمتد على ثلاث مواقيت زمنية من بولندا إلى أيرلندا، ومن فنلندا إلى مالطا. توحدت أوروبا التي كانت منقسمة على نفسها بفعل الحرب الباردة وقرون سبقت تلك الحرب من الصراعات المتقطعة – بشكل حميمي وسلمي، وذلك للمرة الأولى في تاريخها.

كانت تلك المناسبة مؤثرة جداً خصوصاً بالنسبة إلى شعوب ثمانية بلدان أمضت خمسين سنة خلف الستارة الحديدية. وصف "ليخ فاويلسا" زعيم نقابات التضامن البولندية تلك اللحظة بأنها تتويج «لأحلامه والنضال الذي مارسه طيلة حياته»، بينما وصفها رئيس الوزراء الهنغاري بيتر ميدغيسي بأنها «أطلقت حركة الساعة الرملية العملاقة التي ترمز إلى بدء حقبة جديدة.» في غضون ذلك، حثت حكومة جمهورية ليتوانيا التي كانت جزءاً من الاتحاد السوفيتي السابق مواطنيها على إيقاد المصابيح والشموع كي يجعلوا من بلدهم « البقعة الأكثر سطوعاً في أوروبا.» وهكذا، فإن تجمع الدول الذي بني في الأساس كمتراس في وجه المد الشيوعي باتجاه الغرب، وهو التجمع الذي يسمى الآن "الاتحاد الأوروبي" لم يعمر أكثر من منافسه وحسب، بل كان شاهداً على سقوطه[٢٢].

لم تقتصر لحظة الانتصار على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي كانت تعرف سابقاً بدول الكتلة الشرقية السابقة. كان ضم عشر دول جديدة أيضاً مؤشراً

لانتصار حاسم على تاريخ أعمق بكثير؛ وهو تاريخ سادته الانقسامات والمنافسات وسفك الدماء. كان كبار الفلاسفة والمفكرون ورجال السياسة الأوروبيون، ومن بينهم فيكتور هوغو، وجان جاك روسو، وإيمانويل كانط، وويسنتون تشرشل، يؤمنون بأن الوحدة هي الأمل الأفضل للسلام والازدهار والقوة بالنسبة للأوروبيين. اقترح الملك البوهيمي جورج في القرن الخامس عشر مشروع اتحاد يشبه إلى حد بعيد التركيبة الحالية للاتحاد الأوروبي من أجل الوقوف في وجه الخطر الخارجي المتمثل في الغزو التركي، وليس من أجل رأب الصدع داخل الأسرة الأوروبية. لكن تلك الرؤى التقدمية حول الوحدة الأوروبية لم تستطع التغلب على المشاعر القومية المفرطة، أو العداوات والانقسامات الدينية التي شكلت هوة سحيقة ملأتها مشاعر عدائية سادت الألفية اللاحقة التي أعقبت سقوط روما. وقد ازدادت حدة تلك الانقسامات، ووصلت إلى أقصى مدى لها في الحرب العالمية الثانية التي أشعلتها الطموحات القومية المتشددة، وتسببت في تفتيت أوروبا ومقتل وتشويه الملايين من الأوروبيين[٢٣].

لكن ما يبعث على الدهشة أن ما بدأ على شكل اتفاقية اقتصادية متواضعة حول إنتاج الفحم والفولاذ بين فرنسا وألمانيا في أعقاب الحرب العالمية الثانية تحول خلال عقدين من الزمن فقط إلى وحدة أوروبية لم يسبق لها مثيل منذ العصر الذهبي للإمبراطورية الرومانية. يتكون الاتحاد الأوروبي اليوم من سبع وعشرين دولة أوروبية – انضمت كل من بلغاريا ورومانيا إلى الاتحاد الأوروبي سنة ٢٠٠٧ – تنضوي تحت لواء قانون يعيش في ظله حوالي نصف مليار نسمة. يوصف الاتحاد الأوروبي «بأكبر سوق في العالم المتقدم» حيث يبلغ إنتاجه المحلي الإجمالي ١٣ تريليون دولار؛ وهو إنتاج لا يماثله إلا الإنتاج الإجمالي للولايات المتحدة[٢٤]. لكن عدد السكان في الاتحاد الأوروبي يفوق عدد سكان الولايات المتحدة بمعدل ١٥٠ مليون نسمة. يُعد الاتحاد الأوروبي من الناحية النظرية على الأقل عملاقاً عسكرياً بوجود قوتين نوويتين فيه هما بريطانيا وفرنسا، وجيش تفوق أعداده الجيش الأمريكي. كما أن

الاتحاد الأوروبي لم ينهِ عملية توسعه حتى الآن. تقتضي قواعد الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي أن تكون الدول المرشحة لعضويته قد حققت بعض الشروط الاقتصادية والسياسية بما في ذلك احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. الدول التي يتم النظر في طلبها للانضمام إلى الاتحاد هذه الأيام هي ألبانيا وكرواتيا وصربيا وأيضاً تركيا الذي ما يزال طلبها لنيل عضوية الاتحاد يثير جدلاً واسعاً. يمكن للاتحاد الأوروبي نظرياً أن يمتد ليشمل في المستقبل دولاً في الشرق الأوسط وأفريقيا وحتى روسيا.

يمثل التوسع الجغرافي للاتحاد الأوروبي، الذي لا يتم من خلال الفتوحات العسكرية بل من خلال المؤهلات ومبدأ القبول، نموذجاً جديداً ومدهشاً للتسامح الإستراتيجي. ففي الماضي جعلت دول مثل الجمهورية الهولندية والولايات المتحدة من نفسها قِبلة وملاذاً للأفراد من خلال رزمة ضمنية من الحريات والحوافز الاقتصادية. أما الاتحاد الأوروبي، فقد جعل نفسه من خلال الإعلان عن رزمة جديدة من الحريات والحوافز الاقتصادية قِبلة وملاذاً للأمم.

نستطيع بهذا المعنى مقارنة الاتحاد الأوروبي بروما؛ ذلك أن روما في عصرها الذهبي، استطاعت استقطاب شعوب بأكملها للدخول في فلكها. لكن روما كانت لها فيالقها العسكرية الجاهزة دوماً، والتي كانت تلوح بها من أجل الحصول بواسطة السيف على التعاون الذي تفرضه على الشعوب غير الراغبة في الإذعان لسطوتها. أما الاتحاد الأوروبي فقد تحوَّل مركزًا لاستقطاب الأمم الأخرى ليس من خلال استعمال القوة أو حتى مجرد التلويح بها. وصف الكاتب البريطاني مارك ليونارد الاتحاد الأوروبي بأنه «قوة عظمى في الحقبة ما بعد الإمبراطورية» وهو يزداد اتساعاً «ليس من خلال التهديد بعصا الغزو للدول الأخرى» بل من خلال اتباع سياسة الجزرة الاقتصادية. فبدلاً من فرض الديمقراطية وحكم القانون على البلدان الأخرى بالقوة، يقوم الاتحاد الأوروبي بتقديم حوافز للتغيير. وبدلاً من إسقاط الحكومات عن طريق استخدام القوة، يقوم الاتحاد الأوروبي الذي لا يملك

سوى هيكل بيروقراطي، بممارسة نشاطه بواسطة البرلمانات الوطنية والمجالس المحلية. يتنبأ ليونارد بأن الاتحاد الأوروبي الذي يرفض المنطق الإمبراطوري سوف ينجح في نهاية المطاف، وبسبب هذا الرفض، «بتغيير الطريقة التي يعمل العالم على أساسها»[٢٥].

يسعى الاتحاد الأوروبي كجزء من تحدّيه المناهض للإمبراطورية، والمتمثل في الهيمنة التي تمارسها الولايات المتحدة إلى الإعلان عن نفسه كرمز حقيقي لقيم الحرية والمساواة والتنوير في العالم. كان العديد من الأوروبيين - حتى قبل الحادي عشر من أيلول - يعدون مجتمعاتهم التي تنفق بكثير من السخاء على نظاميّ الضمان الاجتماعي والخدمة الاجتماعية، أرقى بكثير من المجتمع الأمريكي؛ لأنها تظهر قدراً أكبر من التسامح الحقيقي بالرغم من اللغة الإنشائية التي تتحدث عن الحلم الأمريكي. ففي استطلاع أجري سنة ٢٠٠٠، طُرح السؤال الآتي: «ما هي الولايات المتحدة من وجهة نظرك؟» أجاب خمسة وأربعون في المئة من المستطلعة آراؤهم بأنها «أمة تنعدم فيها المساواة الاجتماعية»؛ وأفاد ثلاثة وثلاثون بالمئة منهم بأن الولايات المتحدة «أمة عنصرية». فقط أربعة وعشرون بالمئة قالوا إنها «بلد يمكن لأي شخص أن يصبح غنياً فيها»، أما الخمسة عشر في المئة الباقون فقد أجابوا بأنها «البلد التي ترحب بالمهاجرين»[٢٦].

زاد الغزو الذي قامت به وقادته الولايات المتحدة للعراق من حدة الانتقادات الأوروبية للولايات المتحدة. ففي مقالة نشرت بالتزامن في العديد من الصحف في مختلف أنحاء أوروبا، أكد الفيلسوفان الشهيران الألماني يورغان هابرماس والفرنسي جاك ديريدا على هوية أوروبية تتناقض بحدة مع الولايات المتحدة، وأبرزا مقاربة أوروبية لرأس المال أكثر ليونة، كما أبرزا رفض أوروبا لعقوبة الإعدام، بالإضافة إلى ما يمكن اعتبارها أهم نقطة تمايز عن الولايات المتحدة وتتمثل في «حساسية أوروبا الأخلاقية تجاه الأنظمة الديكتاتورية في القرن العشرين والفظائع المتمثلة في المجازر الجماعية.» واجهت «الأحادية» الأمريكية - المتمثلة في استعدادها لخرق القانون

الدولي، والتقليل من هيبة الأمم المتحدة - انتقادات واسعة في أوروبا حيث تظهر المعاهدات والمواثيق التي يتبناها الاتحاد الأوروبي موقفاً متقدماً جداً حول حقوق الإنسان وعدم التمييز لم يعرفه العالم من قبل[٢٧].

هناك - بالطبع - بعد إستراتيجي لكل هذا. فلكي تقطف الدول الأوروبية ثمار هذا الاندماج، كان لا بد لها من تجاوز العداوات التاريخية، وكبح جماح جميع المظاهر القومية (مثل التخلي عن العملات الوطنية على سبيل المثال)، والتسامح على المستوى الديني، والتأكد من عدم ممارسة أي تمييز ضد العمال أو المنتجات من أي من بلدان الاتحاد. بعبارة أخرى، إذا كان الدافع المحرك لموقف الاتحاد الأوروبي من مسألتيّ حقوق الإنسان «والوحدة عبر التنوع» (وهو الشعار الذي تبناه الاتحاد الأوروبي وقد رُفِع في عشرين لغة مختلفة) يعكس موقفاً أوروبياً أخلاقياً جديداً، فإنه في الوقت نفسه، يعكس حسابات دقيقة تتعلق بالمصالح الذاتية المتجلية في حرية السوق.

بالرغم من أن معظم الأوروبيين سوف يؤكدون من دون أدنى شك، أنهم يعارضون المستأسدين العالميين، وأنهم يفضلون قيام عالم لا توجد فيه أي قوة مطلقة، فإن من الصحيح أيضاً أن الهدف الرئيس من قيام الاتحاد الأوروبي كان إنشاء كيان سياسي كبير وقوي بما يكفي للتنافس مع الولايات المتحدة. ونظراً لأن الصيغة التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي من أجل بناء قوته هي التسامح الإستراتيجي، فإن سؤالاً مهماً لا بد أن يطرح نفسه بقوة على بساط البحث؛ وهو كيف يمكن للنموذج الأوروبي في التسامح أن ينافس النموذج المتبع في الولايات المتحدة؟

قد يبدو من النظرة الأولى أن الاتحاد الأوروبي قد بزّ الولايات المتحدة في مسألة التسامح. لم يعد الاتحاد الأوروبي مجرد مركز استقطاب للأمم (من خلال التسامح الإستراتيجي الذي لا تملك الولايات المتحدة له نظيراً)، بل قام بتبنّي جملة من الحقوق الفردية التي تحوي تسامحاً لا يقل أهمية عما هو موجود في الحقوق الشهيرة التي يتضمنّها دستور الولايات المتحدة الأمريكية.

لكن الواقع يبدو أكثر تعقيداً. كانت الولايات المتحدة خلال سبعينيات وثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين تستنزف العقول من كل أنحاء العالم وتتربع على قمة ثورة الكومبيوتر، في الوقت الذي لم تكن أوروبا قادرة على تقليص المسافة الواسعة التي تفصلها عن الولايات المتحدة. كانت دول مثل ألمانيا وبريطانيا في تسعينيات القرن العشرين تعانيان من نقص حاد من الخبراء في مجال تكنولوجيا المعلومات؛ وبدا كما لو أن أوروبا قد سقطت من قارب التكنولوجيا المتقدمة. حتى اليوم، يحاول مطبخ دول أوروبا الغربية اجتذاب مهنيين ومهندسين وفنيين في مجال تكنولوجيا المعلومات من دول أخرى بينما ما يزال سيل من هؤلاء يتدفق على الولايات المتحدة. لماذا يحدث هذا إذا كانت أوروبا تتمتع بهذا الكم من التسامح؟

يكمن الجواب في أن التسامح في الاتحاد الأوروبي موجه نحو الداخل وليس نحو الخارج؛ إنها إستراتيجية تتعلق بموضوع توحيد أوروبا، وليس بموضوع اجتذاب مهاجرين من العالم الثالث للتوجه نحو أوروبا، أو من أجل تحويل الدول الأوروبية إلى مجتمعات من المهاجرين متعددة الأعراق كالولايات المتحدة. عندما يتحدث ميثاق الحقوق الأساسية في الاتحاد الأوروبي عن «حرية تحرك الأشخاص»، فإنه لا يقدم ضمانة للأفارقة في حرية الهجرة إلى النرويج. على العكس من ذلك، كان التوجه العام خلال المراحل الأولى لقيام الاتحاد الأوروبي على امتداد البقعة الأوروبية معادياً لفكرة الهجرة.

في الربع الأخير من القرن العشرين، أعلنت كل من بريطانيا العظمى وفرنسا وألمانيا أنها دول خالية من المهاجرين[٢٨]. ومنذ سبعينيات القرن العشرين إلى سنة ٢٠٠٠، كان عدد الأشخاص المقيمين في أوروبا من ذوي الأصول غير الأوروبية يتكون بالدرجة الأولى من العمال المهاجرين أو «الضيوف» وعائلاتهم (غالباً ما كان هؤلاء قادمين من المستعمرات السابقة)، أو لاجئين يطلبون حق اللجوء السياسي، أو أجانب مقيمين بصورة غير شرعية لكنهم يقتاتون على برامج الضمان الاجتماعي والخدمة الاجتماعية السخية نسبياً. وكان أكثر ما يثير القلق، أن الدول الأوروبية لم تفعل

سوى القليل لتشجيع الاندماج السياسي والثقافي للجاليات المهاجرة الفقيرة التي بدأت في الظهور في المدن الكبرى وحولها.

أما اليوم، فإن دولاً أوروبية كبرى كفرنسا وألمانيا وهولندا ما تزال تعاني من نقص حاد في العمالة الماهرة بالرغم من أن البطالة تغذي روح الإحباط والشعور بالغربة بين أفراد الجاليات الفقيرة المهاجرة. وبالرغم من الإعلان عن إصلاحات في قوانين الهجرة تهدف صراحة إلى اجتذاب فنيين في مجال التكنولوجيا المتقدمة من بلدان مثل الهند وكوريا والصين، فإن دول الاتحاد الأوروبي ما تزال الطرف الخاسر كوجهة محتملة خصوصاً أمام «دول المهاجرين» التقليدية كأستراليا، وكندا، والولايات المتحدة[٢٩].

خير مثال على ذلك هي التجربة الألمانية. فمن أجل إنشاء "وادي السليكون" الخاص بها، على غرار الولايات المتحدة، قامت حكومة ألمانيا في نهاية التسعينيات من القرن العشرين بإصدار بطاقة خضراء ألمانية جديدة هدفها اجتذاب مهنيين أجانب في مجال التكنولوجيا المتقدمة خصوصاً من دول مثل الهند. كانت ألمانيا تأمل في اجتذاب حوالي عشرين ألف من هؤلاء سنوياً؛ ولكن بعكس مثيلتها الأمريكية التي تُعد نسبياً محطة مؤكدة في الطريق إلى التجنيس، لم توفر البطاقة الخضراء الألمانية أي إمكانية لهؤلاء للحصول على الجنسية. وصف فريد زكريا هذا الواقع كما يلي: «كانت ألمانيا تطلب من المهنيين الشباب المهرة ترك أوطانهم وثقافاتهم وعائلاتهم، والسفر لمسافات هائلة تبلغ آلاف الأميال، وتعلم لغة جديدة، والعمل في بلاد غريبة؛ ولكن من دون أن يلوح هناك أي أمل في الأفق في أن يصبح أحدهم جزءاً من هذا الوطن الجديد.» فشل هذا البرنامج فشلاً ذريعاً، ومن ثَم فإن الجهود الكبيرة التي بذلت من أجل اجتذاب فنيين في مجال التكنولوجيا المتقدمة الأجانب لم تحقق نتائج تذكر. بنهاية ٢٠٠٦، كان في ألمانيا ٢٢٠٠٠ وظيفة للمهندسين بانتظار من يشغلها، وكان ثلاثون في المئة من هذه الشواغر مدورة من السنة التي قبلها[٣٠].

في هذا المجال الحيوي، أي التنافس على الأفضل والأذكى في العالم، أثبتت إستراتيجية اجتذاب العمالة الماهرة الأجنبية التي طرحها الاتحاد الأوروبي فشلها بالمقارنة مع الإستراتيجية المتبعة من قبل الولايات المتحدة. مع كل هذا، يبدو أن المشاعر المعادية للهجرة في دول الاتحاد الأوروبي في ارتفاع مستمر. لماذا يحدث مثل هذا خصوصاً إذا أخذنا بعين الاعتبار الالتزام الواضح الذي قطعه الاتحاد الأوروبي على نفسه في موضوع القيم التنويرية في مجالات المساواة وحقوق الإنسان ومحاربة التمييز؟

من المستحيل فهم النقاش الحالي الدائر في أوروبا من دون التطرق إلى الإسلام. فالمسلمون هم أكثر الجاليات نمواً في أوروبا من حيث العدد. يتوقع بعض المحللين أن نسبة المسلمين في أوروبا ستشكل عشرين في المئة من عدد السكان خلال خمس عشرة سنة من الآن. المسلمون في فرنسا يمكن أن يمثلوا عشرة في المئة من تعداد السكان، وربما أكثر؛ وبذلك فإن أعدادهم تفوق الجماعات غير الكاثوليكية مجتمعة بمن فيهم البروتستانت واليهود. يتوقع أن يصبح المسلمون أغلبية في مدن كبرى مثل أمستردام وروتردام خلال عقد من الآن. (من باب المقارنة فقط، تبلغ نسبة المسلمين من واحد إلى اثنين في المئة من عدد السكان في الولايات المتحدة.) مع ذلك يبدو أن التسامح الأوروبي مع هذه الجالية التي تنمو عددياً بشكل مطرد، بالرغم من الزعم بوجود بعد إنساني لهذا التسامح، يلاقي صعوبة بالغة في تطبيقه مع المسلمين[٣١].

هذه المشكلة في أوروبا أعمق بكثير من الحظر الذي فرضته فرنسا على ارتداء الحجاب في المدارس الرسمية. فالعديد من شعوب دول أوروبا الشرقية ما تزال تعتقد أن المسيحية تشكل ثقلاً مركزيا في التراث الأوروبي. فمثلاً، قام الرئيس البولندي أليكساندر كواسينسيكي سنة ٢٠٠٣ بانتقاد عنيف لدستور الاتحاد الأوروبي الذي وصفه بالدستور «البعيد عن الرب»، معلناً في الوقت نفسه أن من المعيب عدم إتيان هذا الدستور على ذكر «القيم المسيحية التي هي في غاية الأهمية من أجل نمو

أوروبا وتطورها.» في الوقت نفسه، هناك العديد من العلمانيين في أوروبا الغربية من الذين يرون أن الإسلام يشكل تهديداً غير مباشر لهوية أوروبا التنويرية الحديثة. هاجم الصحافي الإيطالي أوريانا فالاشي «الغزاة المسلمين» الذين يخوضون «حرباً صليبية معاكسة» من أجل فتح أوروبا وإعادتها إلى الوثنية. كما قال أحد أعضاء البرلمان الدانمركي: «من السذاجة الاعتقاد بأن من الممكن دمج المسلمين في المجتمع الدانمركي. فالإسلام ليس ديناً وحسب، بل هو أيديولوجية سياسية خطرة ممزوجة بالتعصب الديني الذي تعود جذوره إلى القرون الوسطى، وهو إهانة لحقوق الإنسان ولجميع الشروط الأخرى الضرورية لقيام مجتمع متقدم.» يعود أحد أهم الأسباب في الممانعة الواسعة لطلب تركيا الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي من دون شك، إلى أن سكان تركيا البالغ عددهم ثمانية وستين مليون نسمة هم من المسلمين. وهكذا فقد وصل التسامح الأوروبي في علاقته بالإسلام إلى طريق مسدود في مسألتيْ التوسع الجغرافي والانفتاح على الهجرة[٣٢].

في غضون ذلك، كانت الجاليات المسلمة الفقيرة نسبياً داخل أوروبا في قلب صراع عرقي وديني وعنصري يزداد حدة يوماً بعد يوم. ولم تسلم أي دولة أوروبية إلا ما ندر، من هذه المشكلات. وتشكل التجربة الدنمركية نموذجاً لهذه المشكلات التي واجهت الدانمرك وهي تتكون من مجتمع مختلط، والتي كانت تعتبر«محور الليبرالية الاسكندينافية يوماً ما»، في نهاية القرن العشرين ما يمكن اعتباره بمقاييسها الديموغرافية جالية إسلامية كبيرة تمثل حوالي ثلاثة في المئة من السكان. أغلب السكان المسلمين في الدانمرك الذين هاجروا بشكل رئيس من تركيا والمغرب والعراق والصومال يعانون من الفقر المدقع والبطالة.

حصل حزب الشعب الدانمركي اليميني المتطرف على ١٢ في المئة من الأصوات في انتخابات سنة ٢٠٠١، وهو ما جعله ثالث أكبر حزب سياسي في البرلمان الدانمركي. أعلن حزب الشعب الدانمركي برنامجه الحزبي الذي تضمن فيما تضمنه أن «الدانمرك ليست أمة من المهاجرين، ولم تكن كذلك يوماً. ومن ثَم، لن

تقبل أبداً التحول إلى مجتمع متعدد الأعراق. فالدانمرك للدانمركيين.» وبحسب برنامج حزب الشعب، فإن «تحويل الدانمرك إلى بلد متعدد الأعراق يعني أن ثقافات رجعية معادية للتطور سوف تهدم مجتمعنا المنسجم والمتميز بالاستقرار منذ مدة طويلة.» في غضون ذلك، اتخذ الحزب الليبرالي الذي فاز في انتخابات سنة ٢٠٠١ موقفاً مناهضاً للهجرة بالرغم من أن موقفه كان أقل تشدداً من موقف حزب الشعب اليميني المتطرف. حققت الحملة المتمثلة في الإعلانات التي تدعو إلى القانون والنظام -والتي تظهر مهاجرين مسلمين من الشباب المحكوم عليهم في جناية الاغتصاب مع قريبات لهم يرتدين الحجاب ويصرخن في وجه رجال الصحافة- نجاحاً كبيراً. ركز أندير فوغ راسموسين زعيم الحزب الليبرالي في حملته الانتخابية على إصلاح قوانين الهجرة، وتعهد بحماية نظام الضمان الاجتماعي الدانمركي الذي يدعى «نظام الرعاية من المهد إلى اللحد» من محاولات الأجانب استغلاله. أوضح في هذا الصدد أن «الدانمرك لن تكون مكتباً للضمان الاجتماعي لبقية العالم»[٣٣].

تمثل مقاومة المسلمين لفكرة الاندماج مع مجتمعهم الجديد، والعنف الذي تبنته جماعات الإسلاميين المتطرفين، أحد الأسباب التي تجعل من الصعوبة بمكان على الاتحاد الأوروبي التسامح مع الإسلام. تواجه كافة الدول الأوروبية الآن مشكلة تتمثل في كيفية «التسامح مع التعصب». تتجسد المشكلة بالنسبة إلى الحال الأوروبية في تجمع جاليات المسلمين سكانياً في بيئات منغلقة: هناك حقيقة توضح أنه بالرغم من المقاربات المتباينة للأقليات من إسكندينافيا إلى أسبانيا، فإن مسلمي أوروبا يفضلون العيش في مناطق معزولة ومنفصلة مادياً وثقافياً ونفسياً عن مواطنيهم الأوروبيين.

هذه المناطق المعزولة التي تتكون بشكل رئيس من أحياء فقيرة تعج بعالم الجريمة، وتتناثر فيها مشروعات إسكانية مهملة ومثيرة للإحباط على تخوم مدن كبرى مثل مرسيليا وأمستردام، ليست مجرد وسائل تمنع أي نوع من أنواع الاندماج وحسب، بل هي مرتع خصب للتطرف الإسلامي، كما تدل على ذلك، الشعبية التي

يحظى بها (بن لادن) الذي تعلق صوره على جدران غرف نوم الصبيان المراهقين في شقق سكنية يقطنها مسلمون فرنسيون، والخلايا الإرهابية التي كُشف النقاب عنها في مدريد وهامبورغ وفرانكفورت وميلان ولندن[٣٤].

الصعوبات التي تواجهها أوروبا مع الجاليات المهاجرة إليها وخصوصاً الجاليات المسلمة لا يبدو أنها ستتوقف. على العكس من ذلك، فقد ازدادت أعمال العنف والقلاقل سوءاً بدءاً من تفجيرات مدريد سنة ٢٠٠٤ مروراً بمقتل ثيو فان غوخ السينمائي الهولندي المناهض للإسلام، وأعمال الشغب العرقية في فرنسا سنة ٢٠٠٥، و«الجهاد» ضد الرسوم الكاريكاتورية التي بدأت في الدانمرك وانتشرت بسرعة لتشمل كافة أنحاء الشرق الأوسط، وتفجيرات أنفاق المترو في لندن التي أدت إلى مقتل اثنين وخمسين شخصاً، وانتهاء بالمحاولة الفاشلة سنة ٢٠٠٦ التي قام بها إسلاميون بريطانيون من أصول باكستانية لتفجير متفجرات سائلة في عدد من الطائرات فوق المحيط الأطلسي. من المفارقة ملاحظة أنه بينما يفترض أن يشكل الأمريكيون الهدف الرئيس لكراهية الإسلاميين المتشددين، فإن هناك إجماعاً الآن على أن الولايات المتحدة نجحت أكثر من أوروبا في دمج الجاليات الإسلامية في مجتمعها، وبالتالي، حيّدت حتى الآن على الأقل، مشكلة اندلاع موجة من الإرهاب الإسلامي على أراضيها.

«المشكلة الإسلامية» التي يواجهها الاتحاد الأوروبي تحدد بدرجة كبيرة، وتزيد من تعقيد الأساليب الحالية التي تتبعها الدول الأوروبية ليس فقط فيما يتعلق بمسألة الهجرة، وإنما بالحجم النهائي لطبيعة الاتحاد نفسه. فبينما لا توجد من حيث المبدأ، حدود واضحة للتوسع الجغرافي للاتحاد، فإن هناك قيوداً واقعية تفرض نفسها على عملية توسع الاتحاد الأوروبي. تباطأت عملية مفاوضات انضمام تركيا للاتحاد بشكل كبير بسبب إصرار كل من فرنسا والنمسا على أن ظروف تركيا «الخاصة» تتطلب اتخاذ إجراءات جديدة – خصوصاً عمليات استفتاء شعبي – قبل أن تتم الموافقة على انضمام تركيا للاتحاد. ليست لدى الاتحاد الأوروبي بالتأكيد خطط لدعوة الهند على سبيل المثال، بشعبها غير المسيحي، والذي يعاني من فقر مدقع للانضمام إلى صفوفه.

هذه القيود العملية المفروضة على عملية توسع الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى مقاومة فكرة الهجرة التي تسود العديد من دول الاتحاد الأوروبي، تضع الاتحاد في موقع ضعيف بالمقارنة مع الولايات المتحدة. فبالرغم من نجاحاته المذهلة على الكثير من الأصعدة، إلا أن الاتحاد الأوروبي لم يجد الطريق المثلى لاجتذاب رأس المال البشري من كافة دول العالم والإفادة منه كما يجب. يبقى الاتحاد الأوروبي بالمقارنة مع الولايات المتحدة أقل انفتاحاً وأقل جاذبية بالنسبة للمستثمرين الشباب من الهند وباكستان وروسيا وتايوان والصين وغيرها من البلدان، والذين يتطلعون إلى ترك أوطانهم من أجل الاستثمار في مهاراتهم.

من ناحية أخرى، هناك إشارات تلوح في الأفق مفادها أن الولايات المتحدة لا يمكن أن تقدم هذه الامتيازات إلى ما لا نهاية. فعلى سبيل المثال، ربما استطاعت أوروبا بسبب أحداث الحادي عشر من أيلول، والفورة في أعداد المنح الدراسية الأوروبية، ورزم الإعفاءات من الرسوم الدراسية التي تقدمها، اجتذاب أعداد من الطلبة الأجانب أكثر بمرتين من نظرائهم الذين يدرسون في الولايات المتحدة. مع ذلك، تبقى الولايات المتحدة الدولة الأولى عالمياً في استقطاب أعداد الطلبة الأجانب الذين يتوجهون إليها بقصد طلب العلم؛ كما أنها تشكل مركز استقطاب خصوصاً للطلبة القادمين من الصين والهند ودول أخرى في آسيا[٣٥].

على الصعيد الشخصي، كنت قد طلبت إلى أحد طلاب كلية الحقوق في جامعة يال من الهند أن يقوم بإجراء سلسلة من المقابلات بالنيابة عني عندما كان يقضي إجازته هناك في صيف سنة ٢٠٠٦. وكان من بين الذين استطلعت آراؤهم بعض رجال الأعمال الصغيرة، وطلاب، وموظفون في البنوك، ومستشارون تكنولوجيون، وبعض أصحاب الثروات الجدد في مومباي وبنغالور ونيودلهي. تمحورت الأسئلة الموجهة إليهم حول مفهومهم للفرص الاقتصادية النسبية في مناطق مختلفة من العالم. كان أحد الأسئلة يدور حول ما إذا كانت الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي أو كندا هي من تقدم فرصاً أفضل بالنسبة للمهاجرين الهنود. وفيما يأتي بعض نماذج الأجوبة التي قدموها:

أوروبا هي أقل جاذبية بالنسبة للهنود من الولايات المتحدة. فباستثناء إنجلترا،

لا تبدي الدول الأوروبية ترحيباً بوجودهم بين ظهرانيها. فثقافتهم لا تتماشى مع ثقافتنا، وبدورنا، لا نستطيع التحدث بلغاتهم.

تقدم أوروبا فرصاً أقل. الناس مفتونون بالولايات المتحدة. الولايات المتحدة توفر فرصاً أفضل. الحياة هناك أسهل بفضل طبيعة النظام هناك – إنه تجسيد للديمقراطية بكل ما لهذه الكلمة من معنى. عامل اللغة إيجابي جداً في كون أمريكا مركز استقطاب. الشعوب الأوروبية أكثر عنصرية.

كندا بلد مترامية الأطراف ولكن أكثر من نصفها مغطى بالثلوج ... من الواضح أن الولايات المتحدة توفر فرصاً أفضل. لكن ليس في كندا الكثير من الصناعات التي تنافس على الصعيد العالمي مثل صناعة الفولاذ. مع ذلك، لا أعتقد أنني أرغب في العمل هناك. ليست لديهم أنواع كافية من الطعام للنباتيين.

كندا ما تزال في نظر الكثيرين أمة فرعية ويرتبط اسمها دائماً بالولايات المتحدة. ما يزال عليها أن تقوم بتطوير هويتها الخاصة بها.

بمرور الوقت سيكون بإمكان أوروبا توفير المزيد من الفرص، ولكن هذا الوقت لم يحن بعد. يتبع الاتحاد الأوروبي أسلوب المبادرة في مقاربته لموضوع الاستثمار، وإنشاء المراكز التجارية ونشرها. إلا ان هناك حواجز لغوية.

المعيشة في أوروبا مكلفة جداً. ومن ثَم، فلا يبحث الهنود فيها عن فرص حقيقية. الهند والولايات المتحدة تربطهما أيضاً علاقات مالية وثقافية أفضل بكثير.

يبدي الأوروبيون مواقف عنصرية أشد بكثير تجاه الهنود؛ بالإضافة إلى أن اللغة والمناخ يشكلان مشكلة حقيقية. لندن مدينة جميلة، لكن الناس يجب أن يتوجهوا إلى الولايات المتحدة بقصد العمل.

لا تمثل هذه الإجابات بالطبع دراسة علمية، وإنما انطباعات عبرت عنها حفنة صغيرة من الناس؛ لكنها أكدت على ما يشير إليه كم أكبر من الدلائل. ما تزال الولايات المتحدة حتى الآن – على الأقل – تعتبر الوجهة التي يمكن للمهاجرين الذين يتوقون إلى تحسين أوضاعهم الاقتصادية بسهولة أكبر، حيث يوجد هناك مردود

جيد للجهد الشاق الذي يبذل من أجل تحقيق ذلك. من أجل ذلك، ما تزال أمريكا قادرة على اجتذاب حتى الأدمغة الأوروبية وليس العكس؛ فقد تم التعاقد بدءاً من سنة ٢٠٠٤ مع ما يقارب من ٤٠٠٠٠٠ من خريجي الكليات العلمية والتكنولوجية من الأوروبيين في الولايات المتحدة، وفي المقابل هناك قلة قليلة من نظرائهم الأمريكان يعملون في أوروبا. [٣٦].

من المنظور الأوروبي، لا تُعد القيود المفروضة على الهجرة أمراً سيئاً بطبيعة الحال. فكما هي الحال في الصين، لم تزعم أي دولة أوروبية أنها تريد تحويل مجتمعها إلى مجتمع متعدد الأعراق من المواطنين الأصليين والمهاجرين. وكما الصين، ربما يفضل معظم الأوروبيين التمهل في مسألة توسيع الاتحاد الأوروبي. ليست للاتحاد الأوروبي مصلحة كقوة عظمى في الحقبة ما بعد الإمبراطورية في ضم روسيا أو بلدان من آسيا وأفريقيا، فقط من أجل أن يصبح أكثر اتساعاً. ولكن إذا كان من ضمن أهداف الاتحاد الأوروبي استعادة نظام عالمي متعدد الأقطاب، فإن هذه القيود ستمنعه من تحقيق هذا الهدف. وطالما استمر الاتحاد الأوروبي في السماح للولايات المتحدة في أن تبقى قِبلة لأهم عناصر رأس المال البشري، فإن على أوروبا أن تعترف للولايات المتحدة بتفوقها عليها في مجاليّ التكنولوجيا والاقتصاد، وهما العاملان اللذان جعلا من الولايات المتحدة قوة مطلقة.

ضحية الاضطهاد: الهند

خلال فترة انعقاد المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس بسويسرا سنة ٢٠٠٦، اختار اتحاد الصناعة الهندية شعاراً له هو «الهند في كل مكان.» وفي دافوس، كانت الهند في كل مكان. ظهر هذا الشعار الهندي على الحافلات وفي لوحات الإعلان؛ وقامت الوفود الهندية بتوزيع "آيبودات iPods" مجانية تتضمن آخر وأفضل ما أنتجته "بوليوود"، بالإضافة إلى أن أعضاء في الحكومة الهندية الذين يطلق عليهم رجال الاقتصاد اسم "فريق الحلم" امتدحوا كثيراً الفرص المتاحة لبلادهم مع

المستثمرين المحتملين. خلال الحفل الاجتماعي الباذخ الذي أقيم في نهاية أعمال المنتدى، ارتدى كلاوس شواب رئيس المنتدى عمامة وشالاً هنديين أثناء النقاش الذي أجراه حول فرص الاستثمار في الهند وخلفه صورة كبيرة مضاءة بالأضواء الزرقاء لتاج محل. في معرض تغطيتها لأعمال المنتدى، أعلنت مجلة نيوزويك "أنه ما من دولة اجتذبت مخيلة الحاضرين في المنتدى وطغت على موضوعات ذلك المؤتمر أكثر من الهند سنة ٢٠٠٦."

أضاف النجاح الذي حققته الهند في منتدى دافوس إلى الأحاديث المتزايدة حول إمكان أن تصبح الهند القوة العظمى القادمة في العالم. أصبحت الهند استناداً إلى آراء العديد من النقاد والسياسيين والمستثمرين القوة التي تجذب الانتباه في القرن الحادي والعشرين لأسباب عديدة منها وجود حوالي ٤٠٠٠٠٠ من الخريجين سنوياً في مجالي الهندسة والتكنولوجيا، وقاعدة عريضة من المهنيين الذين يتقنون اللغة الإنجليزية، واقتصاد مزدهر تبلغ نسبة النمو فيه ٧ بالمئة على امتداد السنوات الأربع الأخيرة على التوالي[٣٧].

بدأ نجم الهند الاقتصادي في الصعود في بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين عندما قام وزير المالية مانموهان سينغ بتقليص الإنفاق الحكومي بنسبة كبيرة وتخفيض قيمة الروبية لمنع البلاد من الوقوع في فخ الديون الخارجية. في المقابل، حصل سينغ الذي حصل على إجازته الجامعية من جامعة كامبردج على عدة مليارات من الدولارات من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. انتقل سينغ بعد ذلك إلى مرحلة إلغاء القيود البيروقراطية التي تعيق وجود الاستثمارات الخارجية. أدت هذه الإجراءات التي تهدف إلى تحرير الاقتصاد الهندي إلى زيادة حدة التضخم ونسبة العاطلين عن العمل على المدى القصير. إلا أنه وخلال خمس سنوات، عاد الاقتصاد الهندي إلى النمو أكثر مما كان الأمر عليه خلال السنوات الأربعين الأخيرة. وبعد مضي عشر سنوات، أعلنت مجلة Foreign Affairs أن الهند تروي "قصة النجاح المدوي للرأسمالية" [٣٨].

بدأ النجاح الهندي في اقتناص رؤوس الأموال والوظائف من دول أكثر تقدماً يوغر صدور الأمريكيين. كان موضوع نزوح رؤوس الأموال والوظائف باتجاه الهند موضوعاً ساخناً في السباق نحو الرئاسة الأمريكية سنة ٢٠٠٤. منذ ذلك التاريخ، أصبحت الهند موقعاً أفضل لاجتذاب الاستثمارات الأمريكية: اليوم أكثر من نصف رؤوس أموال خمسمئة شركة أمريكية تستثمر في الهند. الشركات المتعددة الجنسية مثل Intel وIBM و Dell و Motorola و Yahoo! و AOL تستثمر في عمليات كبرى في الهند. هناك ما يقرب من أربعين شركة عالمية تنشئ لها فروعاً في المدن الهندية شهرياً. تحدث الرئيس بوش عن صعود نجم كل من الهند والصين كمنافسيْن مستقبليين في خطابه حول حال الاتحاد سنة ٢٠٠٦. وفي شهر آذار، مارس، سنة ٢٠٠٦، كان بوش خامس رئيس أمريكي يقوم بزيارة دولة إلى الهند [٣٩].

لفتت زيارة بوش إلى الهند في شهر آذار سنة ٢٠٠٦ الانتباه ليس إلى قوة هذه البلاد الاقتصادية وحسب، بل إلى قوتها العسكرية أيضاً. فبوجود جيش يبلغ تعداده مليونين من الجنود النظاميين وشبه النظاميين، يُعد هذا الجيش واحداً من أكبر الجيوش في العالم. انضمت الهند سنة ١٩٩٨ إلى النادي النووي في العالم بعد أن قامت بإجراء خمس تجارب نووية تسببت في قيام كلينتون بفرض حظر اقتصادي عليها. في المقابل، قام الرئيس بوش بإضفاء صفة الشرعية على البرنامج النووي الهندي من خلال عقد اتفاقية تبيع بموجبها الولايات المتحدة الوقود النووي وقطع غيار للمفاعلات للهند (مقابل قيام الهند بفتح منشآتها النووية المدنية للمفتشين الدوليين).

في غضون ذلك، تستمر الهند في جذب الاهتمام العالمي إليها اقتصادياً. قام لاكشمي ميتال في شهر تموز، يوليو، سنة ٢٠٠٦ وهو خامس أغنى رجل في العالم بشراء شركة الفولاذ الأوروبية العملاقة Arcelor. وقد احتفلت إحدى كبريات الصحف الهندية التي تعنى بالشؤون الاقتصادية بهذه العملية، إذ اعتبرتها دليلاً على "السيطرة الهندية عالمياً" [٤٠].

هل يمكن أن تصبح الهند دولة مسيطرة على الصعيد العالمي؟ سوف أبدأ الإجابة عن هذا السؤال من خلال تقديم أفضل دفاع عن الهند ضمن سياق أطروحة هذا الكتاب. ثم أقوم بعد ذلك بالحديث عن أهم التحديات التي تواجهها هذه البلاد.

اللافت للنظر في المسألة الهندية، ليست الفورة الاقتصادية الحديثة التي انطلقت في الهند على الرغم من أهميتها. فما تزال حصة الهند من الاقتصاد العالمي صغيرة جداً. وهذه الدولة التي يبلغ عدد سكانها سبع عشرة في المئة من سكان العالم، لا يتجاوز حجم إنتاجها اثنين في المئة من حجم الإنتاج العالمي، وواحد في المئة من التجارة العالمية. أما حجم اقتصاد الصين بالمقارنة، فهو ضِعف حجم اقتصاد الهند؛ وفي سنة ٢٠٠٥، بلغ حجم الاستثمارات الخارجية المباشرة في الصين عشرة أضعاف الاستثمارات الخارجية في الهند. كما بلغ دخل الفرد السنوي في الهند سنة ٢٠٠٦ ما يعادل ٣٤٠٠ دولاراً للفرد، مقابل ٦٣٠٠ دولار للفرد في الصين، و٣٠٧٠٠ دولاراً للفرد في اليابان. عموماً، يمكن القول إن معدل النمو الذي حصل في الهند بالرغم من أهميته، لم يستطع الدفع بمستوى المعيشة في الهند إلى مصاف الدول المتقدمة. هناك ثمانون في المئة من الهنود يعيشون على دولارين في اليوم. كما أن دليل الأمم المتحدة حول التنمية البشرية، يضع الهند في المرتبة ١٢٧ من بين ١٧٧ دولة[٤١].

لكن ما يميز الهند، هو أنها أكبر ديمقراطية في العالم بالرغم من التعدد الهائل لطوائفها العرقية والدينية التي تتجاوز بكثير أعداد الطوائف والأعراق في الولايات المتحدة. قامت الهند منذ نشأتها بالتركيز على إبراز التنوع المدهش للثقافات الأقل شأناً، والديانات، واللغات، والطوائف، والمذاهب، والمجموعات القبلية والعرقية فيها. هناك ست عشرة لغة رسمية مختلفة تستعمل في الهند، وأكثر من اثنتين وعشرين لغة أخرى محكية يتكلم بكل واحدة منها مليون شخص على الأقل، كما توجد أكثر من ألفٍ من اللهجات المحلية. في سنة ٢٠٠٤، خاض مئتان وثلاثون حزباً

سياسياً غمار الانتخابات البرلمانية على الصعيد الوطني. وبالرغم من أن الأغلبية الساحقة من سكان الهند هم من الهندوس (أكثر من ٨٢٧ مليون نسمة)، إلا أن هناك تبايناً واسعاً في طرق ممارسة طقوس هذه الديانة؛ هناك في الواقع الآلاف من الطوائف الهندوسية المختلفة على امتداد البلاد. كما أن الهند موطن لما يربو على مئة وخمسين مليون مسلم، يشكلون ثاني أكبر تجمع للسكان المسلمين في العالم بعد إندونيسيا. بالإضافة إلى ذلك، تعيش في الهند أقليات ذات شأن كبير مثل السيخ، والمسيحيين، والبوذيين، والبارسيسيين، واليانيين[٤٢].

إن وجود الهند بوصفها دولة، خصوصاً كونها دولة ديمقراطية، يُعتبرُ في حد ذاته انتصاراً لمبدأ التسامح. كان المهاتما غاندي وجواهر لال نهرو، وهما اثنان من الآباء المؤسسين لدولة الهند الحديثة، رمزيْن بارزيْن من رموز التسامح في القرن العشرين؛ وكانا يعارضان الأصولية من أي نوع كانت، أيما معارضة. انطلقت الهند في ظل قيادتهما، من الاستقلال إلى إيجاد شكل من أشكال التوازن بين المعتقدات الدينية المتشعبة من خلال استصدار قوانين متعددة تسهم في وضع أنظمة مختلفة تتناسب مع أتباع كل ديانة من الديانات المتبعة في البلاد. كان قانون الأحوال الشخصية في الهند على سبيل المثال يسمح بتعدد الزوجات بين المسلمين إلا أنه فرض مبدأ الزواج الفردي بالنسبة لأتباع الديانة الهندوسية. كما خطت الهند خطوات واسعة في السنين الخمسين الأخيرة بشأن السيطرة على كل أشكال التعصب والتطرف الذي كان يمارس منذ وقت طويل ضد من كان يطلق عليهم وصف «من لا تجوز ملامستهم» وطبقات دونية أخرى في المجتمع.

كما توقعت أطروحة هذا الكتاب تماماً، فقد نجحت سياسة الهند في تطبيق سياسة المحافظة على أصحاب المواهب الذين ينتمون إلى كافة الفئات السكانية المتشعبة تشعباً كبيراً والإفادة من مواهبهم أيما نجاح. أكد عالم الاقتصاد الهندي أمارتيا سين، الحائز على جائزة نوبل، أن السر في عظمة الهند على مدى قرون من الزمن يكمن - بالضبط - في «تعدديتها» و«انفتاحها» المذهلين. اعتبر سين أن

أعظم حكام الهند كانوا أباطرة من طراز "أشوكا" و"أكبر" - الأول بوذي، والثاني مسلم؛ ومع ذلك كان كلاهما بطلَيْنِ من أبطال التسامح العلماني. كتب أشوكا منذ حوالي ٢٢٠٠ سنة ما يأتي: «كل من يقوم بممارسة طقوس التعبد بموجب معتقداته، بينما يسفّه معتقدات الآخرين، فإنه في واقع الأمر يسيء إساءة بالغة إلى معتقداته هو بالذات.» وهكذا، فبحسب سين، كان للتسامح والتعددية جذور ضاربة في أعماق الثقافة الهندية قبل ظهور عصر التنوير في أوروبا بوقت طويل[٤٢].

لكن وضع التسامح في الهند هذه الأيام ليس بأفضل أوقاته أو أسعدها، كما قد يشير التاريخ. اكتسح الحزب القومي "باهاراتيا جاناتا" الهندوسي الانتخابات سنة ١٩٩٨، ودعا إلى قيام دولة هندوسية في الهند. وكان غالباً ما يشير في أدبياته إلى المسلمين باعتبارهم «غزاة» و«غرباء»، ومن ثم فقد توعد سياسيو هذا الحزب بتدمير المساجد في طول البلاد وعرضها، وإبدالها بمعابد للهندوس. عمل حزب جاناتا في الأقاليم التي فاز فيها بأغلبية كبيرة على وضع قيود على الزواج بين الهندوس والمسلمين، وملاحقة البعثات التبشيرية المسيحية، وإعادة كتابة كتب التاريخ المقررة في مختلف مراحل التعليم، وذلك في معرض تأكيد قادته على الهوية الهندوسية للهند.

شهدت الهند سنة ٢٠٠٢ اندلاع أسوأ موجة من موجات العنف الديني في العقود الأخيرة. أُجهز حينها على ما يربو على ألفين من المسلمين بدم بارد في ولاية "غوجارات" الشمالية. اندلعت أعمال العنف تلك بسبب الهجوم الذي قام به متطرفون إسلاميون على قطار يقل حجاجاً من الهندوس قادمين من منطقة "أيوضا" حيث قام متطرفون من الهندوس الذين يرتدون أردية بلون الزعفران قبل عقد على ذلك بتدمير أحد المساجد، وقاموا بنهب المنطقة المجاورة للمسجد وإحراقها ضمن موجة عنف معادية للمسلمين اجتاحت المنطقة. وقد تسبب هجوم المسلمين على القطار في مقتل ما لا يقل عن تسعة وخمسين من الحجيج.

انتابت الهندوس من المدنيين ورجال الشرطة، وعلى مدى أربعة أيام متلاحقة، نوبة من القتل الجماعي، ونهب المحلات التجارية وحرق البيوت، واغتصاب للفتيات والنساء المسلمات. كان العنف الذي مورس على النساء المسلمات مثيراً للتقزز، حيث قام المتظاهرون ببتر أثداء الفتيات، وفي بعض الحالات، كانت تبقر بطون النساء الحوامل وتقتلع الأجنة من أرحامهن قبل قتلهن. كانت أعمال القتل تلك تدعمها سلطات الولاية حيث قاد ضباط من الشرطة ومجموعات من المتطوعين القوميين تلك الغارات. وكانت تلك الغارات في غاية التنظيم؛ إذ كان مثيرو الشغب يتعرفون على منازل المسلمين باستعمال خرائط مسحوبة على أجهزة الكومبيوتر، وتتضمن قوائم بأسماء العائلات المسلمة وعناوينها؛ وكانوا بعد ذلك يقومون بتنسيق هجماتهم عن طريق استخدام الهواتف الخلوية. أنكرت فيما بعد حكومة حزب جاناتا حدوث مثل تلك الهجمات، واعتبرت العديد من القتلى في عداد المفقودين بالرغم من الكشف عن عدد من المقابر الجماعية. وكانت لأعمال العنف هذه عواقب وخيمة في كافة أرجاء المنطقة نتج عنها ترحيل أكثر من مئة ألف مسلم فرضت عليهم الإقامة في معسكرات للاجئين[٤٤].

وعلى الرغم من أن حزب جاناتا تعرض للهزيمة في انتخابات سنة ٢٠٠٤، فقد استمرت الروح القومية الهندوسية في الظهور كقوة فاعلة على المسرح السياسي الهندي. فقد استمر التوتر بين الهندوس والمسلمين، والذي ترافق بأعمال عنف دينية بالغليان. تحولت الهند سنة ٢٠٠٤ إلى موطئ لأربعة وأربعين في المئة من أشد أنواع الهجمات الإرهابية دموية في العالم. في استطلاع أجري سنة ٢٠٠٦، اختار سبعة عشر في المئة من المستطلعة آراؤهم هتلر كنموذج للقائد في الهند[٤٥]. وهكذا، فبالرغم من مُثُل التعايش التي كان أهم أقطابها أشخاص مثل غاندي ونهرو، فإن السؤال المطروح حول ما إذا كانت الهند اليوم ستبقى - أو أنها ستكون في المستقبل - واحدة من أكثر المجتمعات تسامحاً في العالم، سيبقى مفتوحاً على كافة الاحتمالات.

حتى لو كان باستطاعة الهند تجنب وقوع المزيد من النزاعات الطائفية،

واستمرارها دولة ديمقراطية مستقرة ومتعددة الأعراق، فإنها لن تتمكن من أن تكون مركز استقطاب للباحثين عن النجاح في مجال الاستثمارات العالمية. على العكس من ذلك، فبالنسبة للعديد من الهنود الذين يقارنون أوضاعهم، بأوضاع نظرائهم الأكثر ازدهاراً فيما وراء البحار، فإن المثل الشائع حول الهنود يبقى قائماً: يمكن للهنود أن يحققوا نجاحات في أي مكان، إلا في الهند نفسها. فبالرغم من القوة الاقتصادية التي حققتها الهند مؤخراً، إلا ان الهنود استمروا في الهجرة بمعدلات عالية. فقد هاجر حوالي ٧٠٠٠٠ من الهنود إلى الولايات المتحدة سنة ٢٠٠٤، وكانوا يشكلون ثاني أكبر مجموعة من المهاجرين الشرعيين إلى الولايات المتحدة. العديد من هؤلاء المهاجرين لا يعودون أبداً إلى الهند بصفة دائمة، ولا يستثمرون فيها إلا بمعدلات منخفضة تكاد لا تذكر بالمقارنة مع نظرائهم الصينيين في بلاد المهجر. أما بالنسبة إلى الهنود الذين «يصوتون بأقدامهم» من خلال إقدامهم على الهجرة فإنهم يعتبرون أن على الهند قطع مسافة طويلة قبل أن يكون بمقدورها مجاراة الدول الأخرى كالولايات المتحدة أو المملكة المتحدة من حيث عدد الفرص التي يمكن أن تقدمها لذوي المواهب والطموحات.

ما من شك في أن هناك أسباباً وجيهة تدعو إلى التفاؤل حول مستقبل الهند. فالهند تملك قاعدة واسعة من خريجي الجامعات الجاهزين لركوب موجة النمو الاقتصادي القادمة. وفي الوقت الذي أصبحت غالبية سكان الاتحاد الأوروبي من المسنين، فإن نصف سكان الهند هم من الذين تقل أعمارهم عن خمس وعشرين سنة. وبعكس الصين التي يعتمد النمو فيها على قطاع التصنيع، فإن أكثر القطاعات ازدهاراً في الهند هي في مجال البرمجيات، وتكنولوجيا المعلومات، ووسائل الإعلام، والإعلان، وبوليوود - وهي مجالات تعتمد بالدرجة الأولى على الإبداع والمواهب الفردية[٤٦]. توفرت نتيجة لذلك، إمكانيات للتطور السريع في الهند لم يكن بالإمكان تخيل حدوثها قبل عقدين من الزمن: فاليوم، هناك من ينتمون إلى طائفة «من لا تجوز ملامستهم»، يشغلون مناصب المديرين في شركات تكنولوجية شهيرة. وهناك

أيضاً، أعداد قليلة من الغربيين من الطبقة الوسطى، والذين لا صلة لهم بالماضي الاستعماري، انتقلوا للإقامة في الهند بعد حصولهم هناك على وظائف أفضل مما يمكن أن توفرها لهم بلدانهم؛ وهو ما يحدث للمرة الأولى في التاريخ. مع ذلك، على الهند تجاوز العديد من المشكلات المستعصية - الفقر المدقع في الأرياف، وأحزمة الفقر المنتشرة حول المدن، والتي تكتسحها الأوبئة، والفساد الذي تأصل في كل مكان، من بين مشكلات عديدة أخرى - قبل أن يبدأ أصحاب أفضل المواهب والخبرات في العالم بمجرد التفكير في التدفق على الهند والاستثمار فيها.

يمكن القول باختصار، إن الهند حققت إنجازات هائلة. تتمثل بعض هذه الإنجازات منذ الاستقلال في التقدم الذي أحرزته في عملية استئصال نظام الطوائف المتجذر في الهند منذ قرون، ونجاحها في المحافظة على النظام الديمقراطي، وهو ما جعلها أكبر ديمقراطية في العالم. هذان الإنجازان يعدان غير مسبوقين في التاريخ الهندي، كما أنهما يفسران السبب الذي جعل من الهند قِبلة للعديد ممن امتهنوا الحديث عن العولمة. أشار بعض الخبراء إلى أن النموذج الهندي في التنمية الذي يعتمد على التطوير بدءاً من القاعدة باتجاه الأعلى، يمكن أن يثبت تفوقه على المدى الطويل، على النموذج الصيني الذي يعتمد إستراتيجية تقوم على التطوير من القمة باتجاه القاعدة[٤٧].

مع ذلك، يبقى من السابق لأوانه القول: إن الهند سوف تتحول إلى دولة عظمى، ناهيك عن أن تصبح قوة مطلقة. في حقيقة الأمر، لا يبدو أن الهند نفسها راغبة في استئصال شأفة أمريكا أو التشويش على موقعها في السيطرة على العالم. على العكس من ذلك، يبدو أن الهند التي تُعد من بين الدول التي تتعاطى بإيجابية مع الولايات المتحدة - أظهر استطلاع للرأي العام أجري سنة ٢٠٠٥، أن واحداً وسبعين في المئة من الهنود يكنون مشاعر إيجابية تجاه الولايات المتحدة - مهتمة أكثر من أي شيء آخر بأن تصبح شريكاً للولايات المتحدة في النظام الاقتصادي العالمي.

لم يسبق لأي قوة مطلقة أن استمرت إلى الأبد. إن سيطرة الولايات المتحدة على العالم لا بد وأن تصل إلى نهاية؛ إلا أن السؤال الوحيد الذي يطرح نفسه في هذا السياق، هو إلى متى ستبقى هذه السيطرة - هذا إذا لم تكن قد تجاوزت ذروتها بالفعل. وحتى لو لم تستطع الصين، أو الاتحاد الأوروبي، أو الهند، أو ربما روسيا، أو أي منافس آخر غير معروف الآن، الحلول محل أمريكا بوصفها قوة مطلقة، بشكل منفرد، أو من خلال اتحاد فيما بينها، فإن هذه الدول سوف تصبح من القوة بحيث سيكون بإمكانها إعادة تشكيل نظام عالمي ثنائي القطب أو متعدد الأقطاب.

مع ذلك، يفترض طرح السؤال حول المدة التي تستطيع خلالها الولايات المتحدة البقاء كقوة مطلقة، أن على الولايات المتحدة أن تحاول المحافظة على سيطرتها على العالم. سوف يناقش الفصل الآتي والأخير هذا السؤال. هل على الولايات المتحدة الإبقاء على هيمنتها على العالم؟ هل سيخدم وجود إمبراطورية أمريكية مصالح العالم - أم مصالح الولايات المتحدة نفسها؟

obeikandl.com